

مؤقت

مجلس الأمن

السنة الخامسة والسبعون



الجلسة ٨٧٥٧

الثلاثاء، ١٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٢٠، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس	السيد أباري	(النيجر)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد نيينزيا
	إستونيا	السيد أوفارت
	ألمانيا	السيد هويسغن
	إندونيسيا	السيد دجاني
	بلجيكا	السيدة فان فليبرغ
	تونس	السيد الأدب
	الجمهورية الدومينيكية	السيدة سيدانو
	جنوب أفريقيا	السيد ماتجيلا
	سانت فنسنت وجزر غرينادين	السيدة كنغ
	الصين	السيد غينغ شوانغ
	فرنسا	السيد دو ريفير
	فيت نام	السيد دانغ
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد ألن
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة نورمان - شالي

جدول الأعمال

الحالة في الشرق الأوسط

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room 0506, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>).



افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٥.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في الشرق الأوسط

الرئيس (تكلم بالفرنسية): وفقا للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل اليمن إلى المشاركة في هذه الجلسة.

ووفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو مقدمي الإحاطتين التالي اسمهما إلى المشاركة في هذه الجلسة: السيد مارتن غريفيث، المبعوث الخاص للأمين العام إلى اليمن؛ والسيد مارك لوكوك، وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أعطي الكلمة للسيد غريفيث.

السيد غريفيث (تكلم بالإنكليزية): أشكركم، سيدي الرئيس، على إتاحة هذه الفرصة لي لتقديم إحاطة إلى مجلس الأمن.

في وقت سابق من هذا العام، حذرت من أن اليمن يقف عند منعطف حاسم. وقلت إنه إما أن يتم إسكات الأسلحة وأن تستأنف العملية السياسية أو فإن اليمن سينزلق مرة أخرى بعيدا عن الطريق نحو السلام. وللأسف فإن هذا بالضبط ما يبدو أنه يحدث. ولا تزال زيادة القتال وزيادة الاحتياجات الإنسانية وجائحة مرض فيروس كورونا تلحق أضرارا كبيرة.

هذا لا يعني أننا لا نستطيع معا أن نتجاوز ذلك ونعود مرة أخرى للمضي صوب إيجاد حل لهذا النزاع، ولكن ذلك يتطلب من الأطراف أن تختار وتتخذ القرار. نحن جميعا نعرف ما يجب

القيام به وما هي الخيارات التي يجب اتخاذها إذا كان لليمن أن يخرج بنجاح من هذا النزاع.

في الأسبوع الماضي، أرسلت إلى الطرفين مقديما مشروع نص للإعلان المشترك الذي، كما تعلمون، سيدي الرئيس، كنا نتفاوض بشأنه على مدى الأشهر الستة الماضية. ويعكس مشروع الوثيقة ويحقق التوازن بين التعليقات التي تم الحصول عليها في الجولات السابقة من المحادثات خلال تلك الأشهر، والأهم من ذلك، في اعتقادي، أنه يتضمن مدخلات من المجتمع المدني والجماعات النسائية وغيرها من عناصر صوت اليمن من أجل السلام.

لقد حان الوقت لكي يختتم الطرفان المفاوضات بسرعة وليضعا الصيغة النهائية للإعلان المشترك. إن مناشدتي في هذا الوقت بسيطة جداً: اختيار السلام؛ وإنهاء هذا النزاع؛ والعمل معنا على وجه السرعة بشأن الإعلان المشترك.

ولا أدل على أهمية هذا الخيار من مأرب، المحافظة الواقعة شرق صنعاء. فلا يزال القتال العنيف مستمراً - وهو لم يفتأ يتزايد حدة - على طول خطوطها الأمامية، بما في ذلك على طول حدود المحافظة مع محافظات الجوف وصنعاء والبيضاء. تشير الحالة في مأرب القلق بعدة طرق مختلفة - وعلى رأسها ارتفاع نسبة الخسائر في الأرواح والتهديد الحقيقي الذي يتعرض له مئات الآلاف من الناس وغيرهم من المحتاجين. لقد كانت مأرب تؤدي في هذه الحرب دور الملاذ الآمن للنازحين من مناطق أخرى من اليمن جاؤوا إلى مأرب طلباً للأمان. ومن شأن نشوب معركة هناك، والتي تلوح بوادرها في الأفق، أن تؤدي إلى تشريدتهم بشكل مأساوي مرة أخرى، مما سيحبرهم على الانتقال مجدداً أبعد عن ديارهم.

كما يجب عدم التقليل من أهمية مأرب السياسية. إن للتحويلات العسكرية والعواقب والأحداث في مأرب آثاراً متلاحقة على ديناميات النزاع في جميع أنحاء اليمن. وإذا سقطت مأرب

وقت ممكن لتقييم حالة ناقلة النفط صافر في موانئ الحديدة. وأنا أعلم أننا سنسمع المزيد من مارك حول هذه المسألة.

وأود أيضاً أن أبلغكم بأنه إذا سمحت الترتيبات اللوجستية، وهي معقدة دائماً في اليمن بل وأصبحت أكثر تعقيداً الآن في زمن الجائحة، فإننا نتوقع أن نرى الطرفين هذا الأسبوع في سويسرا يواصلان مناقشتهما بشأن تنفيذ تبادل الأسرى، تحت رعاية مشتركة من مكثي واللجنة الدولية للصليب الأحمر، التي أود أن أشيد بعملها بشأن هذا المشروع. لقد التزم الطرفان بإطلاق سراح الأسرى والمحتجزين فيما يتصل بالنزاع في عام ٢٠١٨ في ستوكهولم وعززا مناقشتهما للوفاء بهذا الالتزام في عمان في وقت سابق من هذا العام. وآمل أن يسفر هذا الاجتماع بالفعل عن إطلاق سراح بعض الأسرى وعن بعض الأدلة على تنفيذ تلك الالتزامات، لا سيما بالنظر إلى التهديد الذي يشكله مرض فيروس كورونا في أماكن الاحتجاز.

وأود أن أؤكد على الدور الحيوي للمجتمع المدني اليمني في المطالبة بإنهاء النزاع. إنهم حقاً أبطال السلام. كما دعا المجتمع المدني جاهداً إلى اتخاذ تدابير لإغاثة السكان، بما في ذلك بشكل ملحوظ جداً في الآونة الأخيرة إلى إطلاق سراح الأسرى والمحتجزين. إن دور المجتمع المدني أساسي في مواصلة الضغوط من أجل التوصل إلى حل سلمي في كل نزاع، بما في ذلك في اليمن. وقد قدم تحليلات وأفكاراً وصياغة بشأن المسائل ذات الأهمية لليمنيين - من تقديم الخدمات العامة إلى الإصلاح الاقتصادي إلى بناء السلام - لا لمكثي وحسب بل لنا جميعاً المهتمين بتحسين ظروف اليمن وآفاقه. وما فتئنا نتحاور مع مختلف المجموعات وسنواصل المفاوضات بشأن الإعلان المشترك، ونناقش بالتفصيل الخطط الرامية إلى ضمان إدراجها بشكل مجد في عملية سياسية مقبلة، نأمل ألا تكون بعيدة.

وفي إطار هذه الجهود المبذولة في مجال الإدماج، ننظم حلقة عمل لبناء المهارات مع الفريق الاستشاري التقني للمرأة

فإن ذلك، ببساطة، سيقوّض احتمالات عقد عملية سياسية شاملة للجميع تحقق انتقالاً قائماً على الشراكة والتعددية.

وفي الحديدة، في الوقت نفسه، لا تزال التقارير عن انتهاكات وقف إطلاق النار ترد يومياً. ولا تزال بعثة الأمم المتحدة لدعم اتفاق الحديدة، بقيادة الفريق غوها، تعاني من قيود تعرقل عمليات البعثة. وتذكرون، سيدي الرئيس، حادث إطلاق النار المأساوي في آذار/مارس الذي وقع ضحيته ضابط الاتصال في حكومة اليمن العقيد الصليحي، الذي توفي فيما بعد متأثراً بجراحه. وتعمل البعثة مع كلا الطرفين لضمان عدم تكرار هذه الحوادث، وتمهيد الطريق للعودة إلى وضع مشترك فعال تشرف عليه لجنة تنسيق إعادة الانتشار. وينتظر أن تعزز هذه الخطوات تنفيذ اتفاق الحديدة.

كما يساورني قلق عميق إزاء العواقب الإنسانية المترتبة على نقص الوقود في الأجزاء التي تسيطر عليها جماعة أنصار الله من شمال اليمن. وأود أن أشدد على أهمية ضمان أن يتمكن المدنيون من الحصول بانتظام وبشكل موثوق على إمدادات كافية من الوقود والسلع الأساسية الأخرى. وأعلم أن مارك لوكوك سيصف ذلك بأنه مبدأ أساسي للحماية والمساعدة الإنسانية. إن تدفق الواردات التجارية الأساسية، بما في ذلك الأغذية والوقود والإمدادات الطبية، وتوزيعها على المدنيين في جميع أنحاء اليمن هو بطبيعة الحال أولوية قصوى.

كما يساورني قلق عميق لأن جماعة أنصار الله أعلنت مؤخراً إغلاق مطار صنعاء أمام الرحلات الجوية الإنسانية. وإنني واثق من أن مارك سيناقش ذلك الأمر، فهو يمكن أن يؤثر تأثيراً خطيراً على عمليات الأمم المتحدة، وكذلك على عمليات الوكالات الإنسانية الأخرى التي تقدم المساعدة الحيوية في ذلك الجزء من اليمن، والتي قد تمنع بالتالي من دخول صنعاء.

ونحن، المجلس وأنفسنا معاً، نحتاج أيضاً إلى أن نواصل التركيز على ضمان وصول بعثة الأمم المتحدة التقنية في أقرب

من المساعدات الغذائية من ٨ ملايين إلى ١٢ مليون شخص شهرياً. وجرى أيضاً توسيع نطاق برامج الصحة والتعليم والمياه وغيرها من البرامج. وبموازاة ذلك، اتخذ شركاء اليمن خطوات لتعزيز الاقتصاد. وأدى ضخ النقد الأجنبي إلى استقرار الريال اليمني الذي كان ينهار آنذاك؛ وساعد ذلك المزيد من الناس على تحمل تكاليف الغذاء وغيره من السلع الأساسية والتي يجب، كما يعلم جميع الحاضرين، استيرادها إلى اليمن.

وبدعم من مارتن، وقّع الطرفان اتفاق ستوكهولم في عام ٢٠١٨ الذي أدى إلى تخفيف حدة النزاع في وقت حرج وساعد على إبقاء ميناء الحديدة مفتوحاً أمام الواردات الأساسية. وكانت نتائج كل ذلك واضحة: فقد أمكن إنقاذ ملايين الأرواح؛ ولم تحدث مجاعة واسعة النطاق. ولكن شبح المجاعة يطل برأسه من جديد اليوم. وأصبح الخطر شديداً لدرجة أننا أخطرنا المجلس مرة أخرى، كما هو مطلوب منا أن نفعل بموجب أحكام القرار ٢٤١٧ (٢٠١٨)، مثلما فعلنا قبل عامين. ونفس الإجراءات الخمسة ذات الأولوية التي نجحت في ذلك الوقت يمكن أن تنجح اليوم. وللأسف، فإن أولئك الذين هم في وضع يسمح لهم بالمساعدة والذين يتحملون مسؤولية خاصة عن القيام بذلك يختارون في الغالب عدم القيام بذلك.

ولنبداً بحماية المدنيين. فقد استمر تصاعد النزاع في الأسابيع الأخيرة، لا سيما في وسط اليمن. وفي آب/أغسطس، قُتل عدد من المدنيين في جميع أنحاء البلد يفوق عدد من قتلوا من المدنيين في أي شهر آخر خلال هذا العام. ويُقتل أو يُصاب ربع عدد الضحايا المدنيين في اليمن الآن في منازلهم. وعلى غرار مارتن، ما زلت قلقاً للغاية بشأن مأرب، حيث لجأ أكثر من مليون شخص منذ عام ٢٠١٥. وسيكون حدوث مواجهة كبرى هناك كارثياً بالنسبة للمدنيين. ولذلك، فإنني أعزز رسالة مارتن إلى الأطراف للعمل على وجه السرعة للاتفاق على وقف إطلاق النار في جميع أنحاء البلد، بما في ذلك في مأرب. وقد

اليمنية - وأعتقد أننا ناقشنا دوره وأهميته في هذه القاعة من قبل - ولكننا كثفنا أيضاً من مشاركتنا مع المنظمات النسائية التوسع سعياً إلى الحصول على إسهاماتها في إعلاننا المشترك. وفي هذا الصدد، أود أن أشيد إشادة محددة هنا بالعلاقة الوثيقة التي ما زلنا نتمتع بها مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة، والتي نشعر بالامتنان الشديد لها.

وأود أن أختتم بالتشديد على أن الوضع مزرٍ للغاية، رغم أنني ربما كررت ذلك إلى حد ممل. ويمكن للطرفين أن يختارا إما مواصلة مسار تصعيد العنف أو تقديم التنازلات اللازمة لإحياء العملية السياسية والسماح بحصول تسوية سياسية. إن هذه الخيارات واضحة وجليّة وفي متناول الأطراف. ويجب على الأمم المتحدة وأعضاء المجلس أن يفعلوا كل ما في وسعهم، وأنا واثق من أنهم سيفعلون، للدفع من أجل تحقيق هذه النتيجة الأخيرة ودعمها. نحن نلعب دوراً داعماً. وتكمن النتيجة في أيدي الطرفين. نحن موجودون هناك وستتابع مع الشعب اليمني لنرى ما هي الخيارات التي سيتخذونها وكيف يمكن تنفيذها بسرعة.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر السيد غريفيث على إحاطته.

وأعطي الكلمة الآن للسيد لوكوك.

السيد لوكوك (تكلم بالإنكليزية): قبل عامين، حذرت مجلس الأمن من أننا نخسر معركتنا ضد المجاعة في اليمن. وفي ذلك الوقت، حددنا خمس أولويات عاجلة: أولاً، حماية المدنيين؛ وثانياً، إمكانية إيصال المساعدات الإنسانية؛ وثالثاً، التمويل؛ ورابعاً، الحاجة إلى دعم الاقتصاد؛ وخامساً، إحراز تقدم نحو السلام.

وقد أحرز تقدم وسرعان ما خصص المانحون المزيد من الأموال ليفوا بقرابة ٩٠ في المائة من احتياجاتنا من التمويل. ومع وجود المزيد من الأموال في البنك، زاد عدد المستفيدين

تتعلق النقطة الثالثة بتمويل عملية المعونة. لقد كانت زيادة التمويل قبل عامين السبب الرئيسي لمنع حدوث مجاعة. ولم نتلق هذا العام سوى ٣٠ في المائة مما هو مطلوب. وتتفق وكالات الإغاثة التي يوجد لها موظفون في اليمن على أن هذا هو التحدي الأكبر لعملها اليوم. ولم يقدم العديد من المانحين، بما في ذلك المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة والكويت، وهي دول تحملت مسؤولية خاصة في السنوات الأخيرة، أي شيء حتى الآن لخطة الأمم المتحدة لهذا العام. ومن المستهجن بشكل خاص أن نعد بتقاسم المال، الأمر الذي يمنح الناس الأمل في أن المساعدة قد تكون في الطريق، ثم نبدد تلك الآمال بعدم الوفاء بذلك الوعد.

وقد تضرر أكثر من ٩ ملايين شخص من التخفيضات الكبيرة في برامج المعونة، بما فيها تلك المخصصة للغذاء والماء والرعاية الصحية. وسيعني استمرار احتجاز الأموال المخصصة للاستجابة الإنسانية الآن الحكم بالإعدام على العديد من الأسر. ولذلك، أدعو جميع المانحين مرة أخرى إلى الوفاء بتعهداتهم الآن وزيادة دعمهم.

والنقطة الرابعة هي الاقتصاد اليمني. لقد تراجع الاقتصاد بنسبة ٤٥ في المائة منذ عام ٢٠١٥. وتقدر الحكومة أيضا أن التحويلات من الخارج كانت تدعم نصف السكان قبل تفشي مرض فيروس كورونا (كوفيد-١٩). وانخفضت هذه التحويلات بنسبة تصل إلى ٧٠ في المائة في أعقاب الجائحة. ولذا، فإن اليمنيين يجدون أموالا أقل بكثير في جيوبهم لإطعام أسرهم أو لدفع الفواتير الطبية، والأموال التي لديهم أقل بكثير. وانهار الريال مرة أخرى. وفي الجنوب، يبلغ سعر صرفه أكثر من ٨٠٠ ريال مقابل دولار الولايات المتحدة؛ وهذه أدنى قيمة تسجلها العملة اليمنية على الإطلاق.

ويدفع ذلك أسعار المواد الغذائية إلى الارتفاع. واليوم، فإن تكلفة المواد الغذائية أعلى بنسبة ١٤٠ في المائة مما كانت عليه

كان لخفض التصعيد دور رئيسي في تجنب المجاعة قبل عامين؛ ونحن بحاجة إلى خطوات مماثلة الآن.

وتتعلق النقطة الثانية بإمكانية إيصال المساعدات الإنسانية. ففي الجنوب، ما زلنا نواجه تحديات، بما في ذلك انعدام الأمن والعوائق البيروقراطية. ولكن هذه التحديات لا تزال أقل حدة مما نواجهه في الشمال. وعلى غرار مارتين، فإنني أشعر بقلق عميق لأن سلطات أنصار الله أغلقت مطار صنعاء أمام رحلات الأمم المتحدة ورحلات المساعدات الإنسانية. وتعزو السلطات هذا القرار إلى نقص الوقود في الشمال. ولهذا النقص عواقب إنسانية وخيمة، سأتناولها بعد لحظات. ولكن هذا لا يبرر إغلاق المطار، وأود أن أؤكد أن نقل موظفي المعونة بصورة آمنة وعلى نحو موثوق هو أحد الشروط الأساسية التي يتطلبها عمل الأمم المتحدة في أي مكان من العالم. والتوصل إلى حل سريع أمر أساسي إذا أُريد لعمل الإغاثة أن يبقوا بأمان في الشمال وإذا أردنا أن نبقى على العمليات على النطاق اللازم.

ومن المقرر شحن نحو ١٠٠ طن متري من البضائع الإنسانية خلال الأسابيع المقبلة إلى مطار صنعاء، بما في ذلك اللقاحات الأساسية وغيرها من الإمدادات الطبية. كما أننا بحاجة إلى إحراز تقدم أسرع في بيئة العمل الأوسع نطاقا لوكالات المعونة. وخلال الأشهر القليلة الماضية، شهدنا تحسينات كبيرة في التقييمات واتفاقات المشاريع وقضايا أخرى، ولكن مرت الآن أكثر من سنة على الاتفاق على برنامج تجريبي لتسجيل البيانات البيومترية للمستفيدين من المعونة الغذائية. ولم يبدأ هذا البرنامج التجريبي بعد.

ولنتطروا، سيدي الرئيس، أن أقدم لكم تحديثا آخر بشأن ناقلة النفط صافر. لقد قدم فريق الأمم المتحدة اقتراحا منقحا بشأن بعثة التقييم والإصلاح الأولي، وعقدنا عدة جولات من المناقشات التقنية البناءة مع سلطات أنصار الله. وبقدر إحباطنا إزاء التأخيرات التي لا نهاية لها، فإننا لن نتوقف ونأمل أن تتم الموافقة بسرعة على الاقتراح الجديد حتى يتسنى بدء العمل.

أن هذه الحقائق والأرقام تتعلق كلها بأشخاص حقيقيين. وفي يوم الأحد، أي قبل يومين، أمضيت بضع ساعات في محادثات هاتفية مع أشخاص من جميع أنحاء اليمن. وأردت أن أستمع إلى شواغلهم وأن أسأل عن الرسالة التي يودون إيصالها إلى البلدان والشعوب القوية، مثل جميع الحاضرين هنا، الذين يحملون مصير اليمنيين على أكتفهم. وتحدثت إلى جميلة، وهي أم لخمسة أطفال فرت من القتال في تعز. وتعاني أسرتها من خفض المعونة الغذائية المقدمة إليها بواقع النصف. وهي تريد أن يعرف المجلس أنهم لا يمكنهم الاستمرار دون مساعدته. وتحدثت إلى عبد الرحمن في صنعاء، والذي قال لي إن أطفاله الستة سيكون بين يديه يومياً بسبب الجوع وأن الموارد المتاحة لديه لإطعامهم باتت أقل الآن بسبب خفض المعونة التي كان يتلقاها. ورسالته إلى المجلس هي أن اليمنيين بشر يستحقون الاحترام. ويأمل في أن يؤيد المجلس مرة أخرى تقديم المساعدة الأساسية لأسرته.

وقالت لي سامية، في عدن، إن الحياة هناك لم تكن أبداً أسوأ مما هي عليه الآن. حيث قتل كوفيد-19 المعيلين الرئيسيين في أسرتها، وقالت إنهم الآن لا يملكون مصادر للدخل. وهي تطلب من المجلس أن ينظر إلى اليمن بشفقة وإنسانية، وأن يقدم على الأقل الغذاء والدواء.

كما تحدثت مع محمد، الذي فر من صعدة بحثاً عن ملجأ في صنعاء بعد أن دمرت الغارات الجوية منزله والحافلة التي كان يقودها. وكانت أسرته تتلقى المساعدات كل شهر، ولكن تم تخفيضها أيضاً. وأطفاله الآن جائعون لدرجة لا يستطيعون معها الذهاب إلى المدرسة. وكل ليلة يسألونه: ”يا بابا، أين الطعام؟ متى سيأتي؟“ وليس لديه ما يجيبهم به، ويأمل في أن يفعل المجلس شيئاً للمساعدة. وهو قلق من أن العالم قد نسي أشخاصاً مثله أو - الأسوأ - قرر ألا يفعل شيئاً لهم.

وعندما يتحدث المرء إلى أشخاص مثلهم - وهناك الملايين مثلهم في جميع أنحاء اليمن - ويستمع إلى قصصهم الإنسانية

قبل النزاع. وأصبحت تكاليف الوقود في السوق غير الرسمية أكثر من ضعف السعر الرسمي في العديد من المناطق؛ ويرجع ذلك أساساً إلى النقص الحاد في الشمال الذي أشرت إليه سابقاً. فلم يدخل الحديدة سوى نصف الكمية المعتادة تقريباً من الوقود التجاري منذ حزيران/يونيه. وفي الوقت الحالي، وبسبب الحصار، هناك كمية من الوقود تكفي أكثر من ثلاثة أشهر عالقة خارج الميناء في انتظار إذن الحكومة بالدخول. ويعني النقص الناجم عن ذلك توقف خدمات المياه والصرف الصحي والخدمات الصحية بسبب عدم وجود ما يكفي من الوقود لاستمرارها. ويؤثر ذلك تأثيراً مباشراً على الخدمات التي تقدمها الوكالات الإنسانية أيضاً. وقدرت مجموعة من المنظمات غير الحكومية أن نقص الوقود أدى حتى الآن إلى خفض المساعدة المقدمة في مجال المياه والصرف الصحي إلى ما لا يقل عن ٢,٥ مليون شخص، وعطل تقديم المعونة الغذائية لما لا يقل عن نصف مليون شخص، فيما يتعرض ٣٠٠.٠٠٠ شخص آخر للخطر.

إن حل النزاع المتسبب في وقف إمدادات الوقود أمر ضروري لوقف انجراف اليمن نحو المجاعة. كما أود أن أكرر دعوتي إلى شركاء اليمن من أجل ضخ النقد الأجنبي بانتظام. وكما حدث قبل عامين، فإن ذلك من شأنه أن يؤدي إلى خفض أسعار السلع الأساسية وسيسمح للمزيد من الناس بتناول الطعام.

وتتعلق النقطة الخامسة بالتقدم نحو السلام. وقد أطلع مارتن المجلس توا على جهوده الرامية إلى ضمان وقف إطلاق النار على الصعيد الوطني واستئناف العملية السياسية وإحراز تقدم فيها. وهذا الأمر أهم من أي وقت مضى. وتشير البيانات بوضوح شديد إلى أن أسوأ حالات الجوع في اليمن تُسجل أساساً في المناطق المتأثرة بالنزاع.

إن هذه هي المرة الحادية والثلاثون التي نقدم فيها إحاطة إلى مجلس الأمن بشأن اليمن منذ أن توليت هذا الدور. وفي كل شهر، أقدم الحقائق والأرقام، ولكن هناك ميل إلى نسيان

فقد اتخارت العملة اليمنية إلى مستويات قياسية، مما أدى إلى ارتفاع أسعار المواد الغذائية بأكثر من ٢٠ في المائة منذ شهر كانون الثاني/يناير. وتدعو الحاجة الآن إلى تقديم مساعدة مالية خارجية عاجلة إلى المصرف المركزي لتثبيت الأسعار، وتمكين المزيد من الناس من تحمل تكاليف الغذاء.

وفي ضوء هذه الأزمة الاقتصادية، تشير البيانات الحديثة المتعلقة بالأمن الغذائي والاقتصاد إلى أن الظروف في اليمن تعكس بالفعل، أو هي أسوأ حتى من الظروف التي سادت في أواخر عام ٢٠١٨، عندما تم لآخر مرة تحديد جيوب المجاعة في جميع أنحاء البلد. وكما سمعنا، أصبحت المجاعة الآن احتمالاً واقعياً في اليمن هذا العام.

وبالإضافة إلى الدعم الاقتصادي، فإن الإجراء الرئيسي الذي يمكن للمجتمع الدولي أن يتخذه لمنع المجاعة هو توفير تمويل كبير على وجه السرعة لنداء الأمم المتحدة الإنساني. ومع اقتراب المناقشة السنوية الرفيعة المستوى للجمعية العامة بسرعة، لم تتلق الأمم المتحدة سوى ٩٠٠ مليون دولار هذا العام، مقارنة بنحو بليونين و ٦٠٠ مليون دولار في هذا الوقت من العام الماضي. وتحد هذه الفجوة التمويلية من الاستجابة الإنسانية، وسيتوقف تقديم الغذاء إلى سبعة ملايين شخص إذا لم يتم توفير تمويل جديد بحلول شهر تشرين الأول/أكتوبر. واستجابة لأزمة التمويل هذه، أعلن وزير خارجية المملكة المتحدة عن تمويل لليمن قيمته ٢٥ مليون جنيه إسترليني في وقت سابق من هذا الشهر، بالإضافة إلى ما تعهدت به المملكة المتحدة بالفعل. ونرحب بإعلانات البلدان الأخرى عن توفير أموال إضافية، ولكننا ندعو جميع المانحين إلى القيام بدورهم وتقديم التمويل العاجل لنداء الأمم المتحدة. وندعو جميع البلدان التي قدمت أموالاً في السنوات السابقة إلى أن تفعل ذلك بنفس المستوى هذا العام.

وتشدد الحاجة إلى التوصل إلى حل سياسي للتخفيف من حدة الأزمة الإنسانية وإنهاء النزاع إلى الأبد. وكما قلت مرارا

والعاطفية المعبرة، فإن أهم ما يتعلمه هو أنهم مثلنا تماماً، إلا أنهم ضحايا أشخاص وقوى ليس لديهم أي تأثير أو سيطرة عليهم. وقد يكون من الصعب سماع قصصهم، ولكن الأصعب هو عيش تلك القصص.

واليمن في هذه الحالة لأن أصحاب السلطة والنفوذ قرروا أن هناك أمورا أهم من مصير هؤلاء الناس. ألم يحن الوقت منذ زمن طويل لاتخاذ قرار مختلف؟

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر السيد لوكوك على إحاطته.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات.

السيد ألن (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): اسمحوا لي أن أشكر المبعوث الخاص مارتن غريفيث، ووكيل الأمين العام مارك لوكوك على إحاطتهما. وأود أيضاً أن أشكر اليمينيين الذين خاطبوا مجلس الأمن اليوم من خلال السيد لوكوك. ولأن الحالة ميؤوس منها للغاية بالنسبة لليمنيين مثل أولئك الذين تكلموا، فعلى مجلس الأمن والأطراف في الميدان أن تتحرك.

ونحن قلقون للغاية من استمرار تفاقم الحالة الإنسانية في اليمن، في الوقت الذي يواجه فيه البلد أزمة اقتصادية، وخطر المجاعة بشكل متزايد، وتفشي مرض فيروس كورونا بشكل كبير. ومع أن اليمن قد تجاوز في تقييمنا ذروة الموجة الأولى لكوفيد-١٩، فإن القلق يساورنا إزاء احتمال حدوث موجات جديدة من العدوى وحتى المزيد من الوفيات. ومن الأهمية بمكان أن تستمر جهود الصحة العامة للتخفيف، وندعو جميع الأطراف اليمنية إلى الإبلاغ عن الحالات بشفافية، وكفالة وصول المساعدات الإنسانية بدون قيود، وتيسير استجابة الأمم المتحدة.

وسيكون للآثار غير المباشرة لكوفيد-١٩، بما في ذلك على الاقتصاد اليمني الهش، تأثير طويل الأمد إلى حد بعيد.

بعثة التقييم والإصلاح، فإن الحاجة تدعو إلى القيام بالبعثة على وجه السرعة. ويجب على الحوثيين الوفاء بوعودهم من خلال السماح لخبراء الأمم المتحدة بالصعود على متن الناقلة للقيام بعملهم في أقرب وقت ممكن.

فالوقت يدهمنا. ويتعين على الأطراف أن تتحرك بسرعة للاتفاق على وقف لإطلاق النار والانخراط في عملية سياسية شاملة. وإذا لم تفعل ذلك، فينبغي أن يكون المجلس مستعدا لاتخاذ إجراء.

السيد الأدب (تونس): أود في البداية أن أتقدم بالشكر للمبعوث الخاص مارتن غريفيث، ولوكيل الأمين العام مارك لوكوك على إحاطتهما القيمتين. كما أجدد دعم وفد بلدي لجهودهما.

تتابع تونس بانشغال عميق تطورات الأحداث في اليمن، وتأسف لما آلت إليه الأوضاع من تصعيد عسكري وعودة إلى الاقتتال بما يهدد بالمزيد من التعقيد للأزمة ومفاقمة معاناة الشعب اليمني، وتعطيل جهود التوصل إلى حل سياسي شامل. وإذ نجدد التأكيد على أن تجاوز الوضع الراهن وإخراج اليمن من أزمتته لا يكون إلا من خلال التخلي عن الخيار العسكري، والاحتكام إلى الحوار السياسي السلمي، والتفاعل الإيجابي مع مبادرة المبعوث الخاص، والعودة إلى مائدة المفاوضات من أجل التوصل إلى تسوية سلمية على أساس المرجعيات المتفق عليها، وهي مبادرة مجلس التعاون الخليجي وآلياتها التنفيذية ونتائج المؤتمر الحوار الوطني الشامل، وقرارات مجلس الأمن بمن فيها القرار ٢٢١٦ (٢٠١٥). كما نؤكد أن الخيارات العسكرية لا يمكنها إلا زيادة الزج باليمن في دوامة العنف، حيث تؤكد التقارير الأمية ما تسببت فيه من خسائر فادحة في الأرواح ودمار للبنى التحتية ومآس إنسانية، علاوة على تقويض فرص تحقيق التسوية السياسية وإعادة الأمن والاستقرار.

وفي هذا الإطار، فإننا ندعو جميع الأطراف اليمنية إلى وقف إطلاق النار ووضع حد للعمليات العسكرية استجابة

في المجلس، تؤيد المملكة المتحدة تأييدا كاملا الجهود المضنية والدؤوبة التي يبذلها السيد غريفيث. وأحث اليوم الطرفين اليمنيين - وأعني بذلك حكومة اليمن والحوثيين على حد سواء - على التعاون معه والموافقة على مقترحاته في أقرب وقت ممكن. وستضيق الفرصة المتاحة لإنهاء هذا النزاع. ويتحمل الطرفان مسؤولية العمل مع السيد غريفيث والتوصل إلى اتفاق. ويتحملان مسؤولية العمل من أجل تحقيق مصالح شعبهما. فهل هما مستعدان للقيام بذلك، أم أنهما يتصرفان من أجل مصلحتهما الشخصية؟.

وأرحب بوحدة مجلس الأمن تجاه هذه المسألة هنا وعلى المستوى الوزاري. وفي وقت لاحق من هذا الأسبوع، سنستضيف حدثا بشأن اليمن، مع الأمين العام وآخرين، سيرهن على ما نقوم به من تنسيق وثيق في إطار المجلس وعلى الصعيد الدولي. ويجب أن نظل متحدين في رسائلنا إلى الطرفين ودعمنا للمبعوث الخاص غريفيث حتى يتمكن من التوصل إلى اتفاق.

ويظل يساور المملكة المتحدة قلق بالغ إزاء الحالة في مأرب. ولا يؤدي هجوم الحوثيين إلى حدوث خسائر مؤلمة في الأرواح فحسب، بل يهدد أيضاً بتقويض العملية السياسية في هذه المرحلة الحاسمة. ونحن نرحب بالبيانات القوية التي أدلى بها المبعوث الخاص بشأن مأرب ونؤيدها تماما. وأحث المجلس والمجتمع الدولي بأسره على توجيه رسالة قوية وموحدة إلى الحوثيين مفادها أن عليهم وقف هجومهم على مأرب والتفاوض من أجل إحلال السلام.

وأخيرا، يجب ألا ننسى ناقلة النفط FSO SAFER التي قُدمت إحاطات بشأنها إلى المجلس في مرات عديدة سابقة، بما في ذلك خلال مختلف الجلسات المعقودة في وقت سابق من هذا الصيف. وتشكل الناقلة تهديدا بيئيا واقتصاديا كبيرا للمنطقة. وفي حين أرحب بالتقدم المحرز في المفاوضات بين الحوثيين ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع بشأن نطاق

إن الأمم المتحدة ملتزمة بتعزيز عملية السلام في اليمن وتحسين الحالة الإنسانية على أرض الواقع. والصين تنفي على هذه الجهود.

لقد شهدت الحالة في اليمن تحولات وانعطافات على مدى العامين الماضيين. وتكبدت جميع الأطراف خسائر فادحة، وكذلك يعاني شعب البلد من بؤس لا يوصف.

وأثبتت الحقائق مرارا وتكرارا أن الوسائل العسكرية لن تحل مشاكل البلد؛ فالحروب لن تؤدي إلا إلى المآسي. ولم يتخل المجتمع الدولي على الإطلاق عن جهوده لحل القضية اليمنية سياسيا بفضل وساطة الأمم المتحدة وبلدان المنطقة. وأجرت أطراف النزاع في اليمن محادثات ومفاوضات وأبرمت اتفاق ستوكهولم ثم اتفاق الرياض. واتخذ مجلس الأمن قرارات ذات صلة ونشر بعثة الأمم المتحدة لدعم اتفاق الحديدة من أجل مراقبة وقف إطلاق النار على أرض الواقع. واقترح المبعوث الخاص غريفيث مبادرة سلام جديدة، وهو يعكف حاليا بنشاط على بذل مساع حميدة.

ويتعين علينا، في الوقت نفسه، أن نعترف بأن تنفيذ الاتفاقات القائمة ليس مرضيا حتى الآن. فاتفاق ستوكهولم في حالة جمود، ولم يكن تنفيذ اتفاق الرياض منتظما. فأطراف النزاع لديها خلافات متشابكة ومعقدة وكثيرا ما تتأرجح جيئة وذهابا بين ساحة المعركة وطاولة المفاوضات. وثمة افتقار كبير للثقة المتبادلة، فيما تتوقف العملية السياسية الشاملة مرارا وتكرارا.

وتعتقد الصين أنه أيا كانت الصعوبات والنكسات، فإن الاتجاه العام لحل القضية اليمنية سياسيا ينبغي أن يبقى من دون تغيير وأنه ينبغي احترام وصون سيادة البلد ووحدته واستقلاله وسلامته الإقليمية. ولتحقيق انفراج في العملية السياسية، ينبغي لجميع الأطراف أن تبذل جهودا مشتركة.

أولا، ينبغي لجميع أطراف النزاع في اليمن أن تقبل بوقف إطلاق النار وأن تمتنع عن العنف. وفي الوقت الحالي،

لنداء الأمين العام ولقرار مجلس الأمن ٢٥٣٢ (٢٠٢٠) والعودة إلى العملية السياسية وتغليب المصلحة العليا للشعب اليمني، خاصة في ظل الأزمة الإنسانية غير المسبوقة. وبقدر ما نشيد بجهود المبعوث الخاص غريفيث، فإننا نتطلع إلى اتفاق الأطراف اليمنية على مشروع الإعلان المشترك كخطوة أولى لتهيئة الأرضية لمفاوضات مباشرة وأكثر شمولية وكمؤشر أمل على مباشرة إصلاح المنظومة الاقتصادية وتحسين الأوضاع الإنسانية، خاصة لإعادة فتح مطار صنعاء الدولي ودفع رواتب موظفي الدولة وتسهيل دخول الواردات إلى موانئ الحديدة.

إن استمرار النزاع أسهم بشكل مباشر في تردي الأوضاع المعيشية والإنسانية وأدى إلى زيادة تعميق معاناة الشعب اليمني، التي ما فتئت تتفاقم بسبب انتشار وباء كوفيد-١٩ وضعف أو غياب الإمكانات الطبية والبنى التحتية الصحية وتدهور الأوضاع الاقتصادية. وفي هذا الإطار، نشير إلى تقرير اليونيسف المعنون "اليمن بعد مرور خمسة أعوام: الأطفال والنزاع وكوفيد-١٩"، الذي حذر من إمكانية حدوث مجاعة جديدة في اليمن بسبب نقص الغذاء إلى جانب تفشي الأوبئة وقلة الدواء. وبالنظر إلى الوضع الإنساني الدقيق، فإننا نحدد التأكيد على ضرورة تسهيل مرور وإيصال المساعدات الإنسانية كما نحث بالدول المانحة مواصلة تقديم الدعم والمساعدات الضرورية للشعب اليمني.

مع استمرار تدهور حالة ناقلة النفط صافر، نحدد الدعوة إلى ضرورة اتخاذ الإجراءات اللازمة، وبدون أي تأخير أو شروط مسبقة، لتسهيل وصول فريق خبراء الأمم المتحدة لتقييم الوضع وإجراء إصلاحات عاجلة، تجنبا لوقوع كارثة بيئية غير مسبوقة بكل ما قد يسفر عنها من تداعيات إنسانية واقتصادية في المنطقة.

السيد غنغ شوانغ (الصين) (تكلم بالصينية): أشكر المبعوث الخاص غريفيث ووكيل الأمين العام لوكوك على إحاطتهما.

تضطلع بها وكالات الأمم المتحدة وأن تكفل إمكانية الوصول إلى هذه الخدمات لإنقاذ الأرواح. وكذلك ينبغي للأمم المتحدة أن تيسر للأطراف التي تسيطر سيطرة فعلية على مناطق البلد اتخاذ تدابير تطلعية لمكافحة الجائحة. وقد قدمت الصين عدة دفعات من الإمدادات إلى اليمن لمساعدة البلد في استجابته لكوفيد-١٩، وهي على استعداد لمواصلة دعم ومساعدة حكومة اليمن وشعبه.

وفيما يتعلق بالوصول إلى ناقلة النفط صافر، لم نر أي تقدم حقيقي حتى الآن، وهذا أمر محبط. وقد غمرت المياه غرفة المحرك مرة أخرى مؤخرًا. وينبغي للمجلس أن يبحث جميع الأطراف المعنية على اتخاذ إجراءات ملموسة لضمان أن يتمكن الفريق التقني التابع للأمم المتحدة من إجراء تقييم للسلامة وإصلاح الناقلة في أقرب وقت ممكن.

السيدة نورمان - شالي (الولايات المتحدة الأمريكية)
(تكلمت بالإنكليزية): أشكر السيد غريفيث والسيد لوكوك على إحاطتهما الثابنتين ولكن الواقعتين. لقد أضفى استنتاج السيد غريفيث وجهًا إنسانيًا مفجعًا على ما ناقشه اليوم وعلى التحديات التي نسعى إلى التصدي لها منذ بعض الوقت. وأود أيضًا أن أوضح في ذلك الصدد، كما ظللنا نفعل في كل جلسة من جلسائنا الشهرية، أن الولايات المتحدة تؤيد جهوده وجهود السيد لوكوك تأييدًا قويًا، وستواصل القيام بذلك.

وتحت الولايات المتحدة حكومة الجمهورية اليمنية والحوثيين في ذلك السياق على العمل مع المبعوث الخاص غريفيث من أجل التوصل إلى اتفاق بشأن المسودة النهائية للإعلان المشترك. ونأسف لأن هذه العملية لم تحرز بعد مزيدًا من التقدم. وكما سمعنا للتو بوضوح، فإن الشعب اليمني، الذي يعاني من أزمة اقتصادية وانعدام في الأمن الغذائي ونقص في الوقود ومرض فيروس كورونا (كوفيد-١٩) ونزاع دائم، يستحق هذه الخطوة للمضي قدما نحو الاستقرار والأمن.

شهدت عدة مناطق في شمال اليمن وجنوبه تصعيدًا في الأعمال العسكرية. ونحث الأطراف على الاستجابة لمبادرة الأمين العام ومبعوثه الخاص لوقف إطلاق النار ووقف استخدام القوة من أجل تهيئة الظروف للعملية السياسية.

ثانيًا، ينبغي للأمم المتحدة أن تجري مشاورات متعمقة مع الأطراف وأن تبين فوائد المفاوضات والهدنة من خلال اتفاق مفصل من أجل تشجيع جميع الأطراف على الجلوس وإجراء مفاوضات حقيقية. وينبغي لجميع الأطراف أن تعتبر مصالح الشعب اليمني من أولوياتها وأن تنسق مع المبعوث الخاص، مع توخي المرونة واتخاذ الخيارات الصحيحة.

ثالثًا، ينبغي لأطراف النزاع أن تحترم التزامها وأن تبني الثقة المتبادلة. وتأمل الصين أن يُسرّع المبعوث الخاص واللجنة الدولية للصليب الأحمر المشاورات مع الحكومة اليمنية والحوثيين بشأن تبادل الأسرى من أجل تحقيق تبادل واسع النطاق للأسرى.

رابعًا، يجب على بلدان المنطقة والمنظمات الإقليمية أن تقوم بدور بناء من واقع إدراك أن تحقيق السلام والاستقرار والتنمية والازدهار في اليمن أمر يصب في مصلحة بلدان المنطقة بصفة عامة. ونشجع هذه البلدان على ممارسة تأثيرات إيجابية على جميع أطراف النزاع وتشجيع المفاوضات والسلام.

وفيما يتعلق بالحالة الإنسانية في البلد، فإن كل إحاطة يقدمها وكيل الأمين العام لوكوك تترك غصة مؤلمة في القلب. فالناس في اليمن يواجهون نزاعًا عنيفًا وأزمة اقتصادية ومرض فيروس كورونا (كوفيد-١٩) وفيضانات وآفة الجراد والعديد من التحديات الأخرى، وهم غارقون تمامًا في كارثة إنسانية كبرى. ويجب على المجتمع الدولي أن يساعد البلد على بذل جهود كبيرة لتحسين حالته الإنسانية مع التركيز بشكل خاص على الفئات الضعيفة، بما في ذلك النساء والأطفال والأشخاص ذوو الإعاقة. وينبغي للبلدان المانحة أن تفي بالتزاماتها في أقرب وقت ممكن. وينبغي لأطراف النزاع أن تيسر الإجراءات الإنسانية التي

حتى تتمكن من العمل كهيئة موحدة للاستجابة لاحتياجات الشعب اليمني والعمل بأكبر قدر ممكن من الفعالية مع المبعوث الخاص بشأن العملية السياسية.

وبالانتقال إلى الحالة الإنسانية على وجه التحديد، تتشاطر الولايات المتحدة ما أعرب عنه اليوم من شواغل بشأن الثغرات الكبيرة في تمويل عمليات المعونة هذا العام والآثار المحتملة لتدهور التوقعات الاقتصادية فيما يتعلق باستفحال الأمن الغذائي.

وقد ساهمت إدارة ترامب بأكثر من ١,٣ بليون دولار من المساعدات الإنسانية لليمن على مدى العامين الماضيين. وعلى الرغم من هذا التعليق الجزئي لبعض عمليات المساعدة في المناطق التي يسيطر عليها الحوثيون في شمالي اليمن بسبب تدخل الحوثيين، فإننا لا نزال أكبر مانح منفرد للمساعدة الإنسانية لليمن هذا العام.

ونحث شركاءنا والدول المانحة الأخرى، بما في ذلك دول المنطقة، على المبادرة بالمساعدة في تنفيذ الطلب الوارد في خطة الاستجابة الإنسانية والمساهمة فيها. كما نحث الجهات المانحة التي لم تسدد بعد تعهداتها لعام ٢٠٢٠ على القيام بذلك على وجه السرعة، وكذلك النظر في تقديم دعم مالي إضافي للمساعدة في استقرار العملة اليمنية والسماح باستمرار تدفقات الواردات التجارية الأساسية.

ونناشد الحوثيين مجددا وقف عرقلة عمليات المعونة والتدخل فيها. ويجب أن يكون شركاؤنا قادرين على تقييم الاحتياجات بشكل مستقل والاستجابة وفقا للمبادئ الإنسانية. إن تدفق السلع الأساسية إلى اليمن وفي جميع أنحاء أصبح أكثر حيوية من أي وقت مضى نظراً لازدياد انعدام الأمن الغذائي الذي يعاني منه الكثير من اليمنيين.

وتلاحظ الولايات المتحدة بقلق بالغ قرار الحوثيين إحداث نقص للوقود في شمال اليمن، مفضلين الربح على أرواح اليمنيين.

ولكن كما نعلم جيدا، هناك قوة أخرى مزعزة للاستقرار تتمثل في جمهورية إيران الإسلامية التي لا تهتم كثيرا بتعزيز الاستقرار والأمن في اليمن أو في أي مكان آخر في المنطقة. وعلى العكس تماما: تواصل إيران إرسال مساعدات مهلكة إلى الحوثيين، مؤججة هجوم الحوثيين المستمر بالقرب من مأرب، فضلا عن النزاع الأوسع. وبدأت الولايات المتحدة في ٢٠ آب/ أغسطس عملية من شأنها أن تعيد جميع الجزاءات تقريبا التي فرضتها الأمم المتحدة على إيران والتي كانت قد رفعت بموجب الفقرة الفرعية (أ) من الفقرة ٧ من القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥). وكما قال الوزير بومبيو في ذلك اليوم، لن تسمح الولايات المتحدة على الإطلاق لأكبر دولة راعية للإرهاب في العالم بأن تشتري وتبيع الطائرات والدبابات والصواريخ وغيرها من أنواع الأسلحة التقليدية بحرية. وستواصل جزاءات الأمم المتحدة هذه حظر الأسلحة.

إن حظر الأسلحة عنصر أساسي في جهودنا الرامية إلى كبح جماح أعمال طهران المزعزة للاستقرار في اليمن، علاوة على الإجراءات التي تتخذها ضد جيرانها. وقد قلناها من قبل، وسنفعلها مرة أخرى اليوم: إن مجلس الأمن مقصر تماما في مهمته في صون السلام والأمن الدوليين بالسماح لإيران بمواصلة نشاطها المزعزع للاستقرار في المنطقة وتوسيعه من دون عوائق. ويشكل استمرار هجمات الحوثيين الجوية العابرة للحدود التي تنم عن غياب الضمير والتي تدمر البنية التحتية المدنية في المملكة العربية السعودية، بما في ذلك مطار أبها مؤخرا، دليلا إضافيا على الحاجة الملحة إلى الإبقاء على الحظر والوقوف في وجه المزيد من التعدي الإيراني.

ومما يشجعنا استئناف مناقشات تشكيل الحكومة بين المجلس الانتقالي الجنوبي وحكومة الجمهورية اليمنية، ونحث الطرفين بقوة على مواصلة التقدم في تنفيذ اتفاق الرياض. وعلى وجه الخصوص، هناك حاجة ماسة إلى التعجيل بتشكيل الحكومة

وأخيراً، وكما أبرز زملاء آخرون، نواصل رصد ناقلة النفط "SAFER" والأخطار البيئية والاقتصادية والإنسانية الجسيمة التي يشكلها الانسكاب المحتمل. وندعو الحوثيين إلى الموافقة بشكل نهائي على خطة بعثة الأمم المتحدة لتقييم ناقلة النفط "SAFER" والوفاء بالتزاماتهم والسماح للفرق الفنية التابعة للأمم المتحدة بالوصول الفوري وغير المشروط إلى السفينة المتهاكة .

السيد أوفارت (إستونيا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكر المبعوث الخاص غريفيث ووكيل الأمين العام لوكوك على إحاطتيهما .

إن الأعمال العدائية الجارية في اليمن، والتي لا تظهر أي علامات على خفض التصعيد، تبعث على القلق العميق لأنها تؤدي إلى سقوط عدد متزايد من الضحايا المدنيين وتفاقم الأزمة الإنسانية. لقد ظل أبناء شعب اليمن يعانون منذ فترة طويلة جداً. ومن غير المقبول السعي إلى تحقيق مكاسب إقليمية وخوض حرب اقتصادية على حسابهم.

ويجب بذل أقصى الجهود الدولية لكي تتوقف الأطراف عن القتال وتشارك بصورة بناءة مع المبعوث الخاص للأمم المتحدة. وندعو الأطراف إلى الموافقة على الإعلان المشترك دون مزيد من التأخير، مما سيمهد السبيل لبدء المرحلة المقبلة من العملية السياسية الشاملة، وهي الوسيلة الوحيدة لإيجاد السلام المستدام.

كما يساورنا القلق إزاء التوترات المستمرة في الجنوب. ونحث حكومة اليمن والمجلس الانتقالي الجنوبي على مواصلة تنفيذ أحكام اتفاق الرياض. ويشمل ذلك تشكيل حكومة مشتركة، وهو أمر بالغ الأهمية للمضي قدماً نحو حل سياسي أوسع نطاقاً في اليمن.

ونخطط علماً بالتقرير الذي نشر مؤخراً لفريق الخبراء الدوليين والإقليميين البارزين المعني باليمن (A/HRC/45/6). ومن المروع

ولكن واضح، لقد كان سبب انخفاض واردات الوقود عبر ميناء الحديدة في الأشهر الأخيرة هو اختلاس الحوثيين لضريبة الوقود وإيصالات الجمارك من البنك المركزي اليمني التي كان من المفترض أن تكون قد مولت رواتب حكومية في شمالي اليمن. ولولا هذا الاحتيال الحوثي الذي لا يغتفر لما حدث هذا النقص الحالي.

وندعو الحوثيين وحكومة الجمهورية اليمنية إلى الموافقة بسرعة على طلب المبعوث الخاص إجراء مناقشات بشأن واردات الوقود وما يرتبط بها من مدفوعات من الإيرادات. وفي غضون ذلك، نشكر الحكومة على تسهيل دخول ناقلات النفط إلى ميناء الحديدة، بما في ذلك ناقلتان في وقت سابق من هذا الشهر، على الرغم من تعنت الحوثيين المتواصل، حتى يتمكن اليمنيون من الحصول على الوقود الذي يحتاجونه.

كما ندعو الحوثيين إلى التراجع عن قرارهم المعلن بإغلاق مطار صنعاء أمام طائرات الإغاثة التابعة للأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الدولية نتيجة لهذه الأزمة التي تسببوا فيها. وهذا مجرد مثال آخر على الابتزاز الذي يقوم به الحوثيون باستخدام المساعدة الدولية. وفي غضون ذلك، لا يزال الشعب اليمني يعاني. وهذا أمر غير مقبول.

ونحث الحوثيين على وقف هجومهم المستمر على الحرية الدينية، ونطالب بالإفراج الفوري وغير المشروط عن المواطن اليمني ليفي سالم موسى مرهابي. وقد اعتقل الحوثيون السيد مرهابي دون محاكمة لمدة أربع سنوات على الرغم من أن "محكمة" حوثية أمرت بالإفراج عنه في سبتمبر/أيلول ٢٠١٩. ولا تزال صحته تتدهور وهو يقاسي في سجن صنعاء الذي يتعرض فيه للخطر الحقيقي حقاً المتمثل في الإصابة بمرض كوفيد-١٩. والسيد مرهابي عضو في مجتمع يتقلىص باستمرار من اليهود اليمنيين، الذين كانوا جزءاً هاماً من النسيج الاجتماعي المتنوع لليمن على مدى آلاف السنين. ويجب على الحوثيين احترام الحرية الدينية والامتناع عن قمع أفراد الأقليات.

تصاعد العنف الذي لا يزال مستمرا في ظل وباء فيروس كورونا (كوفيد-١٩) المتواصل. ويود وفد بلدي أن يؤكد من جديد أن الحالة الإنسانية المتردية في اليمن، التي تفاقمته بسبب وباء كوفيد-١٩، ترتبط ارتباطا لا ينفصم بالمأزق السياسي. ولذلك سيركز بياني على هذين العنصرين، وهما الحالة الإنسانية والحالة السياسية.

فيما يتعلق بالحالة الإنسانية، لا تزال جنوب أفريقيا تعرب عن قلقها إزاء الأثر المدمر على الشعب اليمني، ولا سيما النساء والأطفال والمسنين والمشردين داخليا والمعوقين. كما تعرب جنوب أفريقيا عن قلقها إزاء تعليق الحوثيين لجميع الرحلات الجوية الإنسانية للأمم المتحدة إلى صنعاء وإزاء التدابير التي اتخذتها السفن التجارية التابعة للتحالف ردا على الحصر المفروض على ميناء الحديدة، وهو نقطة دخول أكثر من ٧٠٪ من الواردات اليمنية من السلع التجارية.

ونحث الطرفين على التعاون مع مكتب المبعوث الخاص لإيجاد حل عاجل لضمان استمرار تدفق الواردات التجارية من الأغذية إلى اليمن عبر ميناء الحديدة. ونلاحظ أنه بالرغم من استمرار المساعدات الإنسانية، ما زال يعاني ١٤ مليون يمني من انعدام الأمن الغذائي، من بينهم حوالي ١٠ ملايين يعانون من انعدام الأمن الغذائي الحاد. وتتسم الحالة الإنسانية في اليمن بالهشاشة الشديدة، ومن شأن أي انقطاع في خط الإمداد الحيوي أن يعرض ملايين الأشخاص للمجاعة والموت. وفي الوقت الراهن، لم تمول الاحتياجات الإنسانية في عام ٢٠٢٠ إلا بنسبة ٢٥ في المائة كما أبلغ السيد لوكوك المجلس للتو. وتضطر وكالات الأمم المتحدة الآن إلى تخفيض أو إنهاء المزيد من البرامج. ولذلك ندعو المانحين إلى الالتزام بتعهداتهم في مؤتمرات إعلان التبرعات الأخيرة على وجه السرعة لتجنب انزلاق اليمن إلى المجاعة.

وتدعو جنوب أفريقيا جميع أطراف النزاع إلى الاتفاق على مجموعة موحدة من التدابير لاحتواء انتشار جائحة كوفيد-١٩،

قراءة ما خلاص إليه التقرير من أن جميع أطراف النزاع مسؤولة عن انتهاكات حقوق الإنسان، فضلا عن انتهاكات القانون الدولي الإنساني.

وفي ذلك السياق، نذكر جميع الأطراف بالتزامها باتخاذ جميع التدابير اللازمة لحماية المدنيين، ولا سيما الفئات الضعيفة، مثل النساء والأطفال. ونؤكد أيضا أهمية اتخاذ جميع التدابير للحماية من العنف الجنسي والجنساني وانتهاكات الحريات الأساسية الأخرى. ويجب ضمان المساءلة عن جميع الانتهاكات والجرائم.

ونؤيد تأييدا تاما توصية التقرير إلى مجلس الأمن بإدراج أبعاد النزاع في اليمن المتعلقة بحقوق الإنسان في جدول أعماله بشكل كامل.

وفيما يتعلق بالحالة الإنسانية، يساورنا قلق عميق إزاء الحاجة إلى تقليص العمليات الإنسانية بسبب نقص التمويل، لا سيما بالنظر إلى خطر المجاعة. وندعو إلى تكثيف الجهود لإيجاد حل طويل الأجل لضمان استيراد الوقود والمواد التجارية عبر ميناء الحديدة، وهو أمر بالغ الأهمية من المنظور الإنساني.

وأخيرا، نناشد سلطات الحوثيين مجددا اتخاذ خطوات فورية وملموسة دون شروط مسبقة للسماح لبعثة الأمم المتحدة بالوصول إلى ناقلة النفط "SAFER" لمنع وقوع كارثة واسعة النطاق.

السيد ماتيجيلا (جنوب أفريقيا) (تكلم بالإنكليزية): نشكر المبعوث الخاص مارتن غريفيث ومارك لوكوك، وكيل الأمين العام ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ على إحاطتيهما. ونرحب بزميلنا، الممثل الدائم لليمن، في مجلس الأمن، ونتطلع إلى بيانه بشأن التطورات في وطنه.

تؤكد جنوب أفريقيا مجددا دعمها للمبعوث الخاص في سعيه لإيجاد حل سلمي للحالة في اليمن على الرغم من

وتحت جنوب أفريقيا أيضا الحوثيين على الالتزام بالاتفاق الذي يتيح لمفتشي الأمم المتحدة الوصول إلى ناقلة النفط "صافر" وتقييمها لتجنب وقوع كارثة من صنع الإنسان في البحر الأحمر. ولذلك، نأمل أن يتم التصدي لهذا التهديد المحتمل على أساس تقني بحث وبدون تسييس.

ختاما، تؤكد جنوب أفريقيا مجددا أن الحل الوحيد للنزاع في اليمن يكمن في التوصل إلى تسوية سياسية شاملة للجميع بقيادة اليمنيين، ومن شأنها أن تحقق آمال الشعب اليمني في مستقبل اقتصادي وسياسي مستقر. ندعو في ذلك السياق أيضا إلى مشاركة المرأة مشاركة كاملة وفعالة في جميع جوانب العملية السياسية الشاملة.

السيد هويسغن (ألمانيا) (تكلم بالإنكليزية): سمعنا في وقت سابق أن هذه الإحاطة كانت الثالثة والثلاثين بشأن اليمن والحالة الإنسانية، وأعتقد أننا لم نخط قط بإحاطة أكثر قتامة من التي استمعنا إليها اليوم. ولم أسمع مارتن غريفيث، الذي ظل متفائلا دائما، بهذا الشعور بالإحباط كما كان اليوم. ووصف مارك لوكوك الحالة الإنسانية بأنها مأساوية للغاية. ويجب ألا نعتاد على مثل هذه الإحاطات.

وفيما يتعلق بالعملية السياسية، فإننا نعرب عن دعمنا الكامل لما يحاول السيد غريفيث القيام به. ونؤيد تماما دعوته إلى العودة إلى المشاركة في العملية السياسية. وأثني عليه أيضا لنهجه في إشراك المرأة. وهذا أمر أساسي بالنسبة لنا. ونعتقد أن عمليتي الإعلان المشترك واتفاق الرياض يجب أن تكونا شاملتين ويجب تمثيل أصوات النساء والمهمشين فيهما.

وتؤيد ألمانيا العملية السياسية. وكما ذكر السفير ألن من قبل، سنشارك في استضافة مؤتمر بمشاركة الأمين العام يوم الخميس لإيجاد سبيل لتجاوز المأزق السياسي. وأود التركيز على الحالة الإنسانية.

وتحسين إيصال المساعدات الإنسانية وإعطاء الزخم للمفاوضات السياسية الشاملة لإنهاء الحرب في اليمن وتخفيف معاناة الشعب اليمني.

وما زلنا نؤكد باستمرار أهمية تقيد جميع الأطراف بالتزاماتها ومسؤولياتها بموجب القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان، واتخاذ جميع التدابير اللازمة لوضع حد للانتهاكات ضد المدنيين ومنعها.

وفيما يتعلق بالمأزق السياسي، تشعر جنوب أفريقيا بالقلق إزاء الهجمات الأخيرة بطائرات بدون طيار التي نفذها الحوثيون ضد أهداف في السعودية في مطار أبها الدولي ونجران والرياض. وفي الوقت نفسه، يشكّل تصاعد التوتر العسكري واستمرار الاشتباكات في محافظة مأرب والجوف المجاورة أيضا مصدر قلق بالغ لجنوب أفريقيا. ونحث جميع أطراف النزاع على الوقف الفوري للأعمال العدائية تمشيا مع دعوة الأمين العام إلى وقف إطلاق النار على الصعيد العالمي والقرار ٢٥٣٢ (٢٠٢٠) فضلا عن الاتفاق على تدابير بناء الثقة، مثل دفع مرتبات الموظفين المدنيين وإعادة فتح مطار صنعاء ورفع القيود التجارية المفروضة على الواردات.

ونكرر موقفنا بأن الرد العسكري ليس حلا ممكنا وندعو جميع الأطراف إلى النظر إلى مسألة استئناف المفاوضات السياسية بروح من التسوية ووضع مصالح اليمنيين في صميم التسوية السياسية التفاوضية. وناشد جميع الأطراف تجنب اتخاذ المواقف المطلقة.

وتدعو جنوب أفريقيا جميع الأطراف إلى التعاون بحسن نية ودون شروط مسبقة مع المبعوث الخاص مارتن غريفيث من أجل التوصل إلى تسوية شاملة عن طريق التفاوض لإنهاء النزاع، وأن يتم ذلك بالتوازي مع الجهود الرامية إلى الاتفاق على إعلان مشترك لتنفيذ اتفاقي ستكهولم والرياض.

السيدة فان فليبيرغ (بلجيكا) (تكلمت بالفرنسية):
بداية، أود أن أشكر المبعوث الخاص للأمين العام مارتن غريفيث ووكيل الأمين العام مارك لوكوك على إحاطتهما الهامتين والحافزتين للتفكير.

أود أن أركز خلال بياني اليوم على ثلاث مسائل: التطورات السياسية الأخيرة، والتقرير الأخير لفريق الخبراء الدوليين والإقليميين البارزين وأهمية المساءلة في اليمن، وأخيراً على الملحمة الجارية لناقلة النفط "SAFER".

تواصل بلجيكا، على غرار شركائها في الاتحاد الأوروبي، دعم الجهود التي يبذلها المبعوث الخاص لليمن السيد غريفيث لضمان وقف إطلاق النار على الصعيد الوطني، وتنفيذ تدابير بناء الثقة، واستئناف عملية سياسية شاملة. وقد ذكر مارتن خلال آخر اجتماع لنا، في أواخر آب/أغسطس، أنه يخشى أن يفقد الزخم اللازم للإعلان المشترك. والواقع أن المفاوضات لا يمكن أن تستمر إلى الأبد.

وتشعر بلجيكا بالجزع إزاء التقارير الأخيرة عن قيام الحوثيين بتعليق جميع رحلات الأمم المتحدة ورحلات المساعدات الإنسانية إلى صنعاء. ويبدو أن الحوثيين يربطون هذا التعليق بالحصار المستمر الذي تفرضه قوات التحالف على السفن التي تنقل الوقود إلى ميناء الحديدة، مما يدل مرة أخرى على الحاجة الملحة للاتفاق على القضايا العالقة في المفاوضات حول الإعلان المشترك.

ولا تزال بلجيكا تشعر بقلق بالغ أيضاً إزاء تصاعد العنف في مأرب والحديدة، الأمر الذي يهدد العملية السياسية الهشة أصلاً. إن السبيل الوحيد للتغلب على الأزمات المتعددة في اليمن هو إنهاء الحرب وحل الخلافات العميقة الجذور من خلال الحوار. ونحث جميع الأطراف على مواصلة المشاركة في محادثات السلام، تحت رعاية الأمم المتحدة، وعلى تنفيذ اتفاقي ستوكهولم والرياض.

إن من المروع انتهاك جميع الأطراف للقانون الدولي الإنساني وحقوق الإنسان. لقد سمعنا عن مضايقات للعاملين في مجال تقديم الإغاثة، وعرقلة استيراد المواد الغذائية والوقود وإغلاق مطار صنعاء أمام المساعدات الإنسانية. فأني سلبية أكثر من هذه يمكن أن تحدث للمرء؟ وأناشد الإيرانيين أن يفعلوا شيئاً إيجابياً ولو لمرة واحدة بالضغط على الحوثيين للسماح بدخول المساعدات الإنسانية، وفتح مطار صنعاء، والسماح أخيراً بإجراء التفتيش والعمل على ناقلة النفط "صافر". ولا يزال العنف الجنسي والجنساني مستمرين. ويستمر أيضاً قمع الصحفيين وأعضاء السلطة القضائية والنشطاء في مجال حقوق الإنسان. وتستمر الغارات الجوية غير المتناسبة من حيث تأثيرها على المدنيين. واستمعت بعناية إلى ما قاله السيد لوكوك من أن الشهر الماضي كان أسوأ شهر هذا العام فيما يتعلق بقتل المدنيين.

وفيما يخص الفجوة في تمويل العمل الإنساني - قال السيد لوكوك بوضوح شديد: إن هناك خطراً كبيراً من احتمال حدوث المجاعة. وتعهدت ألمانيا بتقديم ١٥٠ مليون دولار إضافية كجزء من مساعداتها الإنسانية التي بلغت ٤٥٠ مليون دولار إلى البلد في عام ٢٠٢٠. ودفعنا نسبة ٩٠ في المائة من مبلغ الـ ٤٥٠ مليون دولار.

ويؤسفني ما قاله السيد لوكوك بصراحة شديدة، وهو عدم وفاء عضوي التحالف - الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية - بتعهداتها. فإني قسوة هذه - في مجرد اقتباس للسيد لوكوك - أن يعد المرء بالمال ثم يبدد الآمال؟ فلا استمرار في حجز هذا المال بمثابة إصدار عقوبة إعدام للمدنيين، في اقتباس آخر للسيد لوكوك. ولذلك، أود أن أنهي مداخلة القصيرة هذه بأن أناشد البلدان التي لم تف بتعهداتها أن تفعل ذلك وأن توفر التمويل على وجه السرعة إلى منظمات المعونة الإنسانية حتى تتمكن من مساعدة الشعب اليمني، بما فيها تلك التي نقل رسائلها إلينا السيد لوكوك اليوم.

السيد نيبينزيا (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): نود أن نشكر المبعوث الخاص للأمين العام إلى اليمن السيد غريفيث ووكيل الأمين العام مارك لوكوك على تقديم لمحة عامة عن الأوضاع السياسية والإنسانية في اليمن.

إننا لا نزال نشهد تطورات الحالة في الجمهورية اليمنية، حيث نشهد للسنة السادسة على التوالي نزاعاً حاداً لا يؤثر سلباً على أمن واستقرار البلد وحسب، بل أيضاً على المنطقة بأسرها. ويساورنا القلق من أن الأعمال العدائية مستمرة وأن المدنيين هم المتضررون الرئيسيون. ونظراً لأن القضايا والتحديات الإنسانية تأخذ مركز الصدارة، يجب أن يكون هناك رد فعل فوري من جانب المجتمع الدولي.

كما يساورنا القلق إزاء المعلومات الواردة من الأمم المتحدة والتي تفيد بأنه يجري وقف برامج المساعدة الأساسية بسبب عدم كفاية التمويل؛ ويشمل ذلك برامج تهدف إلى ضمان الأمن الغذائي والحصول على المياه والخدمات الطبية. وفي هذه الظروف، حيث يقوّض النظام الصحي الوطني بسبب النزاع الطويل الأمد، فإن المطلوب هو العمل الجماعي لمساعدة اليمن في حربه ضد جائحة فيروس كورونا. وندعو المانحين، بما في ذلك من بلدان أخرى في المنطقة، إلى زيادة دعمهم المناسب.

وفي الوقت نفسه، نعتقد بأن المساعدة الإنسانية يجب أن تكون محايدة في طبيعتها. ولا ينبغي للمرء أن يصنف اليمنيين على أنهم إما "صالحون" أو "طالحون". ولن يكون ممكناً حقاً تحسين الحالة الإنسانية في البلد إلا إذا تم التوصل إلى تسوية سياسية ودبلوماسية للنزاع. فلا يوجد حل عسكري ممكن للحالة في اليمن. ومع ذلك، لم يسفر تنفيذ اتفاقات الرياض وستوكهولم والحديدة حتى الآن عن النتائج التي نريدها، وهي وقف إطلاق النار على نطاق البلد، وإعادة إطلاق حوار شامل بين اليمنيين في أقرب وقت ممكن. وقد يؤدي تعطيل هذه الاتفاقات إلى مزيد من التصعيد. والكيانات الوحيدة التي يمكن أن تستفيد من هذه

إن المدنيين في هذه الحرب، كما هو الحال في كثير غيرها، هم الذين يعانون أكثر من غيرهم. لقد أودت الحرب في اليمن بحياة عشرات الآلاف من المدنيين. وحدد مارك الكارثة الإنسانية الرهيبة التي تحتاج البلد. إن المجاعة تهدد حقيقي لملايين اليمنيين. وقد استنتج فريق الخبراء الدوليين والإقليميين البارزين المعني باليمن، في تقريره الثالث الذي صدر الأسبوع الماضي، أن جميع الأطراف المشاركة في النزاع تواصل ارتكاب انتهاكات للقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، مشيراً إلى نمط ثابت من الهجمات ضد المدنيين. ولا يحدث ذلك في سياق الأعمال العدائية فحسب، بل أيضاً في أماكن بعيدة عن الخطوط الأمامية، وهذه الانتهاكات منتشرة على نطاق واسع. ويشير التقرير بصفة خاصة إلى قتل المدنيين، والتعذيب، والمعاملة القاسية واللاإنسانية، والاغتصاب وغيره من أشكال العنف الجنسي، والحرمان من المحاكمة العادلة، وتجنيد الأطفال دون سن الخامسة عشرة للمشاركة الفعلية في الأعمال العدائية. وقد تشكل هذه الانتهاكات جرائم حرب.

لذلك تدعو بلجيكا جميع الأطراف بقوة إلى الوفاء بالتزاماتها بموجب القانون الدولي الإنساني، ولا سيما فيما يتعلق بحماية المدنيين، ولا سيما النساء والأطفال، وبالتزاماتها بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان. ولا يزال ضمان تحقيق العدالة لمرتكبي جميع الانتهاكات المرتكبة في اليمن أمراً حيوياً. وقد أكد المجلس مرة تلو المرة على أهمية ذلك.

وقد أبلغنا مؤخراً بتسرب مياه جديد، مماثل لتسرب المياه في أيار/مايو، في غرفة المحركات في ناقلة النفط صافر. ويبدو أن التسرب قد تم احتواؤه. ولكن في يوم من الأيام، وقد يأتي ذلك اليوم قريباً، لن نكون محظوظين إلى هذا الحد. ويبين هذا الحادث مرة أخرى سبب الأهمية الحاسمة لإتاحة إمكانية الوصول الكامل والفوري أمام فريق من خبراء الأمم المتحدة إلى ناقلة النفط صافر. ونحث قيادة الحوثيين على التوقف عن تأخير العملية. يجب أن نتجنب كارثة بيئية وإنسانية واقتصادية وشيكة.

ونحن على استعداد للعمل معاً على تعزيز السلام والاستقرار في الشرق الأوسط ككل، بما في ذلك على أساس قرار مجلس الأمن ٥٩٨ (١٩٨٧)، الذي أهاب بالأمين العام، إلى جانب دول المنطقة، تطوير هيكل للأمن والثقة في المنطقة.

وقد اقترحنا مفهومنا للأمن الجماعي في الخليج الفارسي. وهناك عدد من مبادرات السلام الأخرى، وهي تشترك في عنصر رئيسي واحد: مبدأ الشمولية. إننا نعارض أي محاولة لإلقاء اللوم على طرف واحد أو بلد واحد كما أعربنا هنا اليوم، خاصة وأن بلدان المنطقة، بما فيها البلد الذي اتهم مرة أخرى اليوم، يمكن أن تؤدي دوراً إيجابياً في تهدئة الحالة بشكل عام، بما في ذلك في اليمن. ونرى أن بعض البلدان في المنطقة تبدي استعدادها لتطبيع العلاقات، ونتوقع أن تبدي نفس الموقف البناء تجاه جيرانها الآخرين. وندعو مرة أخرى جميع الأطراف المهتمة إلى بدء حوار شامل يهدف إلى تهيئة مناخ مؤات للتعاون في المنطقة.

السيد دو ريفيير (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): أود أن أشكر المبعوث الخاص مارتن غريفيث ووكيل الأمين العام مارك لوكوك على إحاطتهما.

هناك حاجة ملحة لإيجاد حل سياسي للأزمة في اليمن. ونحن نشعر بالقلق إزاء استمرار الاشتباكات هناك، ولا سيما في مأرب. وندعو الأطراف اليمنية إلى وضع حد لجميع الأعمال العدائية، وندعو الحوثيين بصفة خاصة لوقف الهجمات في محافظة مأرب. كما يجب أن تتوقف فوراً الهجمات التي ينفذها الحوثيون على الأراضي السعودية. ونحن نشجب الاشتباكات المستمرة التي لوحظت في الجنوب. يجب تنفيذ اتفاق الرياض تنفيذاً كاملاً. ويجب أن تتكلم المناقشات بشأن تشكيل حكومة جديدة بالنجاح، لأنها تشكل خطوة هامة لاستئناف المحادثات السياسية.

ويجب على الأطراف اليمنية أن تدخل على وجه السرعة في حوار مع المبعوث الخاص وأن تتوصل إلى اتفاق بشأن

الحالة هم المتطرفون والإرهابيون، الذين يمكنهم استخدام اليمن لتوسيع نفوذهم إلى ما هو أبعد من حدود البلد.

ونؤيد العمل الذي قام به السيد غريفيث ونتفهم الصعوبات التي يتعين عليه مواجهتها عند تقديم خدمات الوساطة. وأهم شيء هنا هو أن الأطراف في اليمن تبدي تفهماً واتفاقاً عاماً على حقيقة أنها بحاجة إلى إطلاق حوار على مستوى الدولة يهدف إلى مناقشة مستقبل البلد. وما يتسم بأهمية حيوية هنا هو ضمان مراعاة آراء جميع الجماعات السياسية والاجتماعية والعرقية والدينية في اليمن.

ونفهم أيضاً أن المشاكل تكمن في التفاصيل، وهذا هو السبب في أنه لم يكن من الممكن الاتفاق على الخطة التي اقترحها مارتن. ومن المسائل المذكورة مسألة ناقلة النفط "SAFER". ونعتقد أنه يمكن إيجاد حلول لمسألة الناقلة تكون مقبولة لدى جميع الأطراف شريطة أن تؤخذ مصالح جميع الأطراف في الاعتبار على النحو الواجب.

وتجري روسيا اتصالات مع جميع الجهات المعنية اليمنية والأطراف الخارجية، وستواصل تشجيعها على البحث عن حلول توفيقية دعماً للجهود التي تبذلها الأمم المتحدة والسيد غريفيث نفسه. وسنواصل دعم الجهود التي تبذلها بعثة الأمم المتحدة لدعم اتفاق الحديدة، ونتوقع أن يقوم زملاؤنا في مجلس الأمن والمجتمع الدولي ككل بذلك أيضاً.

تؤثر الحالة في اليمن تأثيراً مباشراً على الشرق الأوسط والخليج الفارسي ومنطقة البحر الأحمر. إن مسألة ما إذا كانت الأزمات في الشرق الأوسط مترابطة أم لا مسألة يمكن مناقشتها في الأوساط الأكاديمية، ولكن بالنسبة لنا ينبغي ألا يكون هناك شك في هذا الصدد. ونحن مقتنعون بأن جميع الجهود الرامية إلى تسوية النزاع في اليمن والبلدان الأخرى في المنطقة ينبغي أن تكون مترابطة وأن تُبذل بالتوازي مع خطوات أخرى ترمي إلى تهدئة الحالة في الشرق الأوسط بشكل عام.

فإن السلطات الفرنسية ملتزمة تماما بالبحث عن حل يؤدي إلى خفض التصعيد الإقليمي.

السيد دجاني (إندونيسيا) (تكلم بالإنكليزية): أود أولاً أن أشكر المبعوث الخاص مارتن غريفيث ووكيل الأمين العام مارك لوكوك على المستجدات التي قدمها.

للأسف، وبعد شهور من الأمل، نواجه مؤشرات مفرجة على الاتجاه الذي كنا نحاول تجنبه. غير أنه ما دامت هناك إرادة سياسية من جانب جميع الأطراف، يمكن تحقيق تقدم.

وقبل أن أسلط الضوء على ثلاث نقاط تعتقد إندونيسيا أنها يمكن أن تنقذ مستقبل اليمن، اسمحوا لي أن أغتنم هذه الفرصة لأؤكد دعم إندونيسيا لسيادة اليمن ووحدته وسلامة أراضيها واستقلاله. يجب أن تكون تلك هي مبادئنا التوجيهية بالنسبة لليمن. وسيركز بياني على الأثر الإنساني الناجم عن النزاع.

أولاً، نود أن نؤكد مرة أخرى أن الأزمة اليمنية لا يمكن حلها إلا من خلال عملية سياسية. ومن المحزن أن كل عنصر من عناصر النزاع أصبح ورقة مساومة سياسية للأطراف، حتى في الوقت الذي تسبب فيه زيادة معاناة الشعب اليمني.

وفي حين أشار السيد لوكوك إلى أزمة الوقود في اليمن، فإن مطار صنعاء سيغلق، حتى في وجه المساعدة الإنسانية. وسيؤثر هذا التطور كذلك على توافر الإمدادات الصحية والطبية اللازمة للمساعدة الإنسانية. وكما ذكر بوضوح كل من السيد غريفيث والسيد لوكوك، ناشد الذين يسيطرون على المطار أن يفتحوا المطار من أجل الإنسانية.

ولذلك، تحت إندونيسيا الحوثيين وحكومة اليمن على مواصلة العمل مع المبعوث الخاص، لا سيما بهدف التوصل إلى إعلان مشترك وتحقيق وقف إطلاق النار على الصعيد الوطني. ونحن نؤيد دعوة السيد غريفيث إلى الانخراط والانهاء من صياغة

مشروع البيان المشترك الذي اقترحه. ينبغي أن يتيح ذلك وقف إطلاق النار، وفقاً للقرار ٢٥٣٢ (٢٠٢٠)، وتدابير لبناء الثقة واستئناف المفاوضات للتوصل إلى اتفاق سياسي شامل للجميع. وفي هذا السياق، من الضروري أيضاً تنفيذ اتفاق ستكهولم تنفيذاً كاملاً، بما في ذلك ما يتعلق بدفع الأجور، في ضوء تدهور الحالة في الحديدة.

ولا تزال الحالة الإنسانية مأساوية، ولا سيما من ناحية تدهور الأمن الغذائي. يلوح شبح المجاعة مرة أخرى. الأرقام التي قدمها السيد مارك لوكوك تتحدث عن نفسها. وبالإضافة إلى الصراع الدائر حالياً، فإن جائحة مرض فيروس كورونا، والأزمات الاقتصادية والإنسانية، وأزمة الجراد تزيد كل يوم من عدد الأشخاص الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي.

ولذلك، يجب علينا أن نفعل كل ما في وسعنا بشكل جماعي لتجنب وقوع مثل هذه الكارثة. وحتى مع تزايد الاحتياجات، لا تزال خطة الاستجابة الإنسانية تعاني من نقص التمويل والعديد من البرامج الإنسانية معلق. يجب أن تكون الاستجابة الإنسانية متناسبة مع الاحتياجات. ويجب على جميع الأطراف أن تكفل وصول المساعدات الإنسانية بدون عوائق إلى جميع الفئات الضعيفة. وفي هذا الصدد، فإن قرار الحوثيين بإغلاق مطار صنعاء أمام الأمم المتحدة والرحلات الجوية الإنسانية هو أمر غير مقبول على الإطلاق. وندعوهم إلى العدول عن ذلك القرار.

وفيما يتعلق بناقلة النفط FSO SAFER، فإننا ندعو الحوثيين إلى السماح بوصول بعثة خبراء الأمم المتحدة بدون تأخير أو شروط مسبقة. سيكون لتسرب النفط عواقب كارثية. ولذلك، من الضروري اتخاذ إجراء عاجل.

وأخيراً، لا يمكننا أن نكرر بما فيه الكفاية أن حماية المدنيين يجب أن تشكل أولوية قصوى. إن احترام القانون الدولي الإنساني أمر غير قابل للتفاوض. وستظل فرنسا معبأة تماماً من أجل التوصل إلى حل سياسي في اليمن. وعلى نطاق أوسع،

ثالثاً، الالتزامات المتفق عليها هي لبنات بناء الحل السياسي الأوسع نطاقاً. وتظل جميع الاتفاقات السابقة وإسهامات المجلس تكتسي أهمية في رسم المسار نحو التسوية السياسية لإنهاء النزاع. ونؤكد من جديد أهمية شمولية جميع الفئات الديموغرافية ذات الصلة وتنفيذ جميع الاتفاقات السابقة وقرارات المجلس ذات الصلة، بما في ذلك القرار ٢٢١٦ (٢٠١٥). هذه كلها التزامات ملزمة قانوناً. ولذلك ينبغي للمجلس أن يضطلع بدور الوصي. وينبغي أيضاً للأطراف الالتزام بالقانون الدولي الإنساني وحماية المدنيين والهياكل الأساسية المدنية.

وفي الختام، أود أن أقتبس مرة أخرى من الأمين العام غوتيريش، الذي قال إن "السعي إلى السلام عملية مستمرة تقوم على الخيارات والقرارات التي نتخذها كل يوم". ولذلك، فإن الأمر يتعلق باختيار جميع الأطراف ما إذا كانت ستسمح بحدوث أسوأ شيء لشعبها وبلدها، أو ستختار السعي إلى إحلال السلام وإنقاذ شعبها. أنا، على سبيل المثال، اختار السلام لشعب اليمن من أجل كل محمد وجميلة وسامية وعبد الرحمن، وكذلك جميع الإخوة والأخوات اليمنيين الذين يتوقون إلى السلام منذ فترة طويلة للغاية.

السيدة كينغ (سانت فنسنت وجزر غرينادين) (تكلمت بالإنكليزية): نبدأ بالتعبير عن امتناننا للمبعوث الخاص مارتن غريفيث ووكيل الأمين العام مارك لوكوك، ليس فقط على المستجدات التي قدمها هذا الصباح، ولكن أيضاً على التزامهما المستمر تجاه الشعب اليمني.

إن الوضع في اليمن يتطلب اتخاذ إجراءات عاجلة، ويجب أن نحافظ على التزامنا الآن أكثر من أي وقت مضى. وعلى الرغم من أن فرصة السلام لم تضع بعد، فإنها تتلاشى بسرعة. وأذكر بتحذير السيد لوكوك السابق لمجلس الأمن الذي شدد فيه على أننا إن لم نساعد اليمن الآن، فإنه قد يسقط في الهاوية انظر (S/PV.8753).

إعلان مشترك. وعدم القيام بذلك سيعني أنه بدلاً من السلام، فإن الأطراف تفضل الحرب.

بعد سنوات من الصراع، من الواضح أن النهج العسكري لم ينجح إلا في جلب المزيد من البؤس لشعب اليمن. لذلك، فإننا ندين الهجمات المستمرة للحوثيين، بما في ذلك على المملكة العربية السعودية. كما ندعو إلى تنفيذ القرار ٢٥٣٢ (٢٠٢٠) ونؤيد، على وجه الخصوص، دعوة الأمين العام إلى وقف إطلاق النار على الصعيد العالمي. وتؤيد إندونيسيا تأييداً كاملاً دفع المبعوث الخاص إلى عملية سلام شاملة للجميع تيسرها الأمم المتحدة يقودها ويملك زمامها اليمنيون.

ثانياً، يجب أن نتجنب وقوع كارثة إنسانية نتيجة للنزاع في عصر تنفذ فيه الموارد، وينتشر فيه مرض فيروس كورونا. وإلى جانب الأزمة الاقتصادية وأزمة انعدام الأمن الغذائي، نعلم جميعاً عن نضوب التمويل المخصص للمساعدة الإنسانية، وانهيار نظام الرعاية الصحية، وأثر كوفيد-١٩. وفي مواجهة العنف المتزايد، يقف اليمن على حافة المجاعة. ويدق السيد لوكوك ناقوس الخطر مرة أخرى بخصوص شبح المجاعة. تؤكد تلك العوامل عمق الأزمة والخطر الشديد الذي يواجه اليمن في وقت لا نشهد فيه أي تحرك بشأن المقترحات الثلاثة التي قدمها المبعوث الخاص. ولذلك، يبرز وفد بلدي مرة أخرى حكمة الحل السياسي.

وفيما يتعلق بناقلة النفط FSO SAFER، فقد مر شهران على اجتماعنا السابق الذي عقدناه بشأن هذه المسألة (انظر S/2020/721)، وينبغي أن نواصل تلك المناقشة. ومن المخيب للآمال أن الناقلة لم يتم تقييمها وإصلاحها بعد، ويحث وفد بلدي مرة أخرى الحوثيين على السماح لفريق الأمم المتحدة ببدء عمله على وجه السرعة. ونأمل أن يتسنى إحراز تقدم بشأن كل عنصر من عناصر الأولويات الخمس العاجلة التي أبرزها السيد لوكوك.

بشأن هذه المسألة. ونعيد تأكيد دعمنا للمبعوث الخاص مارتن غريفيث وفريقه، إذ نقف في تضامن مع الشعب اليمني.

وأخيراً، لا بد لي من أن أضيف أنني سئمت من تكرار نفس القول وسماع نفس الجواب مراراً وتكراراً، رداً على تقارير السيد غريفيث والسيد لوكوك عن نقطة اللاعودة الكارثية التي تقترب سريعاً. فأنا مفجوعة ومحبطة. وقد ذكرت الليلة الماضية، على شبكة سي إن إن، بالإنسانية المروعة عندما شاهدت الصور المفجعة لأطفال هزيلين بشكل مؤلم - عدد لا يحصى من الأطفال المرضى والمشرفين على الموت جوعاً - ومن الأمهات العاجزات وهن يناشدننا أن نسرع جهودنا. نعم، أين تعاطفنا؟ فالأطفال يموتون. والناس يعانون. إن المجاعة في القرن الحادي والعشرين غير مقبولة وستكون وصمة عار مزرية - لطخة على جبين المجتمع الدولي. فيجب عمل المزيد، ويجب القيام بالمزيد الآن. فالوقت ليس في صالحنا. وأنا أتفق مع ما قاله للتو الممثل الدائم لإندونيسيا: لقد حان الوقت لاتخاذ خيارات أفضل.

السيدة سيدانو (الجمهورية الدومينيكية) (تكلمت بالإسبانية): نشكر المبعوث الخاص، مارتن غريفيث، ووكيل الأمين العام، مارك لوكوك، على إحاطتهما. إننا نشاطرهم القلق البالغ الذي أعربوا عنه اليوم إذ نسمع عن التدهور المتزايد للحالة في اليمن. فالأعمال العدائية تتزايد والسكان المدنيون، ولا سيما النساء والأطفال، لا يزالون يقعون ضحايا أبرياء للهجمات العشوائية. وبالإضافة إلى ذلك، لا تزال حالات الاختفاء القسري والعنف الجنسي والتعذيب ممارسة شائعة أثناء النزاع. ويتزايد قمع الصحفيين والمتعاونين مع وسائل الإعلام والمدافعين عن حقوق الإنسان، الأمر الذي يعوق قدرتهم على الإبلاغ عن انتهاكات القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان - وهي معلومات يمكن أن تساعد في نهاية المطاف على حماية السكان المدنيين.

فيجب أن نعمل بسرعة لإنقاذ اليمن وشعبه اللذين تضررا من سنوات من النزاع واللذين يتعرضان الآن للجائحة فيروس كورونا وخطر المجاعة والأمطار الغزيرة والشدائد الاقتصادية وخطة استجابة إنسانية تعاني نقصاً في التمويل. فهذه هي الظروف المثالية لتحقيق التحذير الخطير الذي وجهه وكيل الأمين العام لوكوك. ونحث في هذا الصدد جميع المانحين الذين تعهدوا بتقديم أموال على أن يقوموا بدفع الأموال اللازمة في أقرب وقت ممكن. إننا ندرك أن المعونة الإنسانية ليست حلاً، بل هي في الواقع وسيلة يمكننا من خلالها تقديم الإغاثة إلى الشعب اليمني إلى أن يتسنى التوصل إلى حل مستدام.

ويظل الوضع الأمني متوتراً ومتقلباً للغاية، ونكرر التأكيد على الحاجة إلى عملية سياسية شاملة يقودها ويملكها اليمنيون. ولا يمكن المبالغة في التشديد على هذه النقطة. فالحل الوحيد هو الحل السياسي، ولن يكون هناك حل سياسي دائم ما لم يشمل جميع الناس والجماعات بغض النظر عن الجنس أو العرق أو المعتقد الديني أو المتغيرات الديمغرافية الأخرى.

وما يكتسي أهمية مماثلة للسلام المستدام هو المسألة عن جميع انتهاكات القانون الدولي، بما في ذلك انتهاكات حقوق الإنسان. ونحن نشجع المجتمع الدولي وجميع الجهات الفاعلة ذات الصلة على دعم نظام العدالة في اليمن من خلال بناء القدرات لإتاحة الفرصة لحاكمات فعالة على هذه الجرائم وتعزيز العدالة والمصالحة.

وندعو جميع الأطراف إلى اتخاذ خطوات ملموسة لمعالجة مسألة ناقلة النفط "صافر". وتحقيقاً لتلك الغاية، نناشد جميع الأطراف أن تعطي الأولوية للبيئة والشعب اليمني والمنطقة الأوسع. إن الخطر الذي تشكله ناقلة النفط "صافر" يمكن تفاديه، ولا يمكن وصف التقاعس عن القيام بعمل بشأن هذه المسألة إلا بالبطش. ونشجع الجهات الفاعلة ذات النفوذ، بإحساس كبير بالإلحاح، على التعاون بنشاط مع الأطراف على إحراز تقدم

شعبه العواقب. فلا يوجد حل عسكري لهذه الحرب. ولا يمكن أن يقود إلى الحل سوى الاتفاق السياسي. ولهذا السبب نحث جميع الأطراف على التحرك من دون تأخير نحو اعتماد الإعلان المشترك الذي اقترحه المبعوث الخاص بوصفه المدخل إلى حل نهائي لهذا النزاع الفظيع.

السيد دانغ (فيت نام) (تكلم بالإنكليزية): أولاً أشكر السيد مارتن غريفيث والسيد مارك لوكوك على إحاطتهما. كما أرحب بالمثل الدائم لليمن في جلستنا اليوم.

لقد أبلغ السيد مارتن غريفيث مجلس الأمن قبل شهرين بأن اليمن يمر بأوقات عصيبة للغاية (انظر S/PV.8753). من المؤسف أن الصورة اليوم ليست أكثر إشراقاً بأي حال من الأحوال. ونشعر بقلق عميق إزاء التصعيد العسكري في مختلف أنحاء اليمن، وإعلان المجلس الانتقالي الجنوبي في ٢٥ آب/أغسطس تعليق مشاركته في المشاورات الجارية لتنفيذ اتفاق الرياض. وتواجه العملية السياسية في اليمن خطر العودة إلى طريق مسدود مرة أخرى.

كما يساورنا قلق عميق إزاء الأدلة الواردة في تقرير فريق الخبراء الدوليين والإقليميين البارزين المعني باليمن (A/HRC/45/6) المكلف من قبل مجلس حقوق، على تجنيد مراهقين يمينيين واستغلالهم لأغراض العنف، بل إن بعضهم تعرض للاعتداء الجنسي في السنوات القليلة الماضية. ويجب تقديم جميع المسؤولين عن هذه الأفعال اللاأخلاقية وغير المقبولة إلى العدالة.

وأدت الأزمة الاقتصادية والنزاع الذي طال أمده، بالإضافة إلى الفيضانات وانعدام الأمن الغذائي والجراد الصحراوي ونظام الرعاية الصحية الهش وجائحة مرض فيروس كورونا إلى تعميق الأزمة الإنسانية في اليمن. علاوة على ذلك، لم يحرز أي تقدم في تمويل برامج المعونة في اليمن. ومن المتوقع أن تقلص برامج الأمم المتحدة لتقديم المعونة إلى اليمن أو حتى وقفها في الأشهر المقبلة إذا استمر الوضع دون حل.

كل هذا يثير جزعاً شديداً، وكذلك فإن انعدام المساءلة يزيد من قتامة الصورة الكئيبة التي تلوح في الأفق. وهناك ندرة في الإجراءات القانونية الملموسة لمحاسبة الجناة وتوفير سبل الانتصاف للضحايا. فغياب سيادة القانون يؤدي إلى زيادة عدد الانتهاكات، الأمر الذي يؤدي إلى استمرار حلقة مفرغة.

لقد تفاقمت معاناة الشعب اليمني بسبب جائحة فيروس كورونا والحالة الاقتصادية غير المستدامة وازدادت سوءاً بسبب نقص الوقود، ولا سيما في شمال البلد. إننا نحث جميع الأطراف على العمل بشكل بناء مع المبعوث الخاص لإيجاد حل فوري لهذه الحالة.

بل إن المزيد من التهديدات تلوح في الأفق، مثل الخطر الذي يشكله عدم الوصول إلى ناقلة النفط "صافر" والإغلاق الوشيك لبرامج المساعدة الإنسانية بسبب نقص الأموال، الأمر الذي قد يؤدي إلى حالة مجاعة بحلول نهاية هذا العام، كما سبق أن قال السيد لوكوك. ووفقاً لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، بدأت تظهر الآن - بعد عامين من تعبئة المجتمع الدولي لمنع حدوث مجاعة في اليمن - ظروف مماثلة، مؤدية إلى مفارقة المؤشرات الرئيسية بما يتجاوز المستويات التي شوهدت في أكتوبر/تشرين الأول ٢٠١٨. وكذلك فإن اشتداد النزاع ومحدودية إمكانية الوصول إلى المناطق المتضررة يقوضان الجهود المبذولة لمكافحة الجراد الصحراوي، ما يزيد من تفاقم انعدام الأمن الغذائي لا في اليمن فحسب، بل في البلدان المجاورة.

وبشكل عام، ازداد انعدام الأمن الغذائي بنسبة ٥٦ في المائة منذ أن اشتد النزاع في عام ٢٠١٥، كما ازداد سوء التغذية الحاد الوخيم لدى الأطفال بنسبة ١٥٠ في المائة. وتؤثر هذه الحالة على ما لا يقل عن ٨ ملايين شخص، لم يعد بعضهم يتلقى المساعدة أو يتلقى أقل بكثير مما كان يتلقاه من قبل.

ولا يمكن لأي من الطرفين، بعد خمس سنوات من النزاع، أن يدعي النصر. بل على العكس من ذلك تمزق اليمن ويعاني

فريق الأمم المتحدة الفني من القيام بمهامه فيما يخص الناقلة. وتعرض حياة اليمنيين وغيرهم في منطقة الخليج للتهديد كل يوم. وعلينا التصرف الآن إذا أردنا منع وقوع كارثة في المنطقة.

رابعا، من المهم أن تنفذ جميع الأطراف اتفاق استكهولم واتفاق الرياض المعقودين بوساطة الأمم المتحدة تنفيذا كاملا. وينبغي أيضا كفالة مشاركة المرأة مشاركة هادفة في العملية السياسية ومواصلة تعزيزها.

أخيرا وليس آخرا، نشيد بالمبعوث الخاص مارتن غريفيث وفريق الأمم المتحدة على عملهما الدؤوب ونؤيد مقترحاتهما بشأن تحقيق السلام في اليمن.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): سادلي الآن ببيان بصفتي ممثل النيجر.

أشكر السيد مارتن غريفيث والسيد مارك لوكوك على إحاطتهما الممتازتين. لقد استمعنا إلى رسائل مؤثرة من اليمنيين الذين هم بحاجة إلى العطف والشعور الإنساني والتضامن في هذه الأوقات العصيبة. وأعتقد أن السيدة كينغ قد أعربت عن مشاعرنا بلسان مبين.

ويتابع بلدي بقلق بالغ تطورات الأوضاع في اليمن والتي تتسم باستمرار القتال والخلافات بين الانفصاليين في الجنوب والحكومة فيما يتعلق بتنفيذ اتفاق الرياض والتدهور الخطير في الأوضاع المعيشية للسكان المحاصرين بنزاع مستمر منذ ست سنوات.

ويبدو أن النزاع قد تحول الآن إلى مأزق حقيقي وأن أكثر مما يثير القلق فيه اتساع نطاق العنف خارج حدود اليمن. وإذا استمر هذا الاتجاه، سيتخذ النزاع في اليمن بعدا جديدا من شأنه أن يسبب تهديدات خطيرة للسلام والأمن في المنطقة.

وعلى الرغم من الجهود الدؤوبة التي تبذلها الأمم المتحدة منذ بداية هذه الأزمة، فضلا عن المبادرات الكثيرة التي تبث

وعلاوة على ذلك، ربما تتعطل أعمال المساعدات الإنسانية بسبب إغلاق الحوثيين مؤخرا مطار صنعاء الدولي في اليمن. ويعد المطار مدخلا هاما لمنظمة الصحة العالمية واليونسيف والمنظمات الأخرى لتوفير مواد الإغاثة والإمدادات الطبية الحيوية لليمن خلال جائحة مرض فيروس كورونا. ولا يزال التقدم البطيء في مسألة الناقلة "صافر" مسألة مثيرة للقلق مرة أخرى. ولم يُسمح بعد للفريق التقني التابع للأمم المتحدة بالوصول إلى الناقلة. ومن الملح اتخاذ إجراء فوري بشأن الناقلة المتهالكة دون مزيد من التأخير. وأود في ذلك الصدد أن أبين النقاط التالية.

أولا، نحث جميع الأطراف المعنية في اليمن على وقف القتال واستئناف المحادثات حتى يمكن بدء المفاوضات على وقف إطلاق النار في جميع أنحاء البلد. ونؤيد جهود المبعوث الخاص مارتن غريفيث في العمل مع حكومة اليمن والمجلس الانتقالي الجنوبي لضمان عدم خروج عملية السلام عن مسارها.

ثانيا، نؤكد ضرورة وصول العاملين في مجال تقديم المساعدات الإنسانية بشكل آمن ودون عوائق. وندعو الحوثيين إلى إعادة فتح مطار صنعاء الدولي حتى يتسنى نقل إمدادات المساعدات التي تقدمها الأمم المتحدة إلى اليمن في الوقت المناسب. وندعو المجتمع الدولي والأمم المتحدة والجهات المانحة إلى بذل المزيد من الجهود لإيجاد طريقة للوفاء بالتزاماتها تجاه اليمن.

وفي ذلك السياق، أود أن أذكر أنه قبل بضعة أيام، أقام صبيان في السادسة من العمر، هما أيان موسى ومخائيل إسحاق في شرق لندن، منصة لبيع عصير الليمون لجمع الأموال لصالح شعب اليمن. ونعتقد أن الشعب اليمني، ونحن أنفسنا ممتنون جدا لهذا العمل الخير الذي قام به هذان الصبيان البريطانيان الشجاعان. ونعتقد أن كم شأن هذا العمل البسيط أن يكون قدوة لنا وأن يبعث مزيدا من الأمل للشعب اليمني.

ثالثا، من الملح معالجة مسألة ناقلة النفط المتهالكة "صافر". ونحث الحوثيين على تسهيل الإجراءات اللازمة حتى يتمكن

ولمنع المزيد من تدهور الحالة، نناشد المجتمع الدولي أن يزيد من التمويل لضمان استمرار برامج المساعدة التي يعتمد عليها الآن ملايين الأشخاص. وأغتنم هذه الفرصة لأعرب عن خالص شكرنا لجميع الذين يساعدون الشعب اليمني، وأدعو الآخرين، بما في ذلك البلدان المجاورة، إلى أن يفعلوا ذلك أيضا.

وفي الختام، يود وفد بلدي أن يعرب عن قلقه فيما يتعلق بحالة ناقلة النفط "صافر" التي ترسو قبالة سواحل اليمن منذ عدة سنوات. ويزداد شعورنا بالقلق بسبب حالتها المتدهورة. وربما تنفجر السفينة في أي وقت أو تلقي حمولتها في البحر الأحمر. وبعد الانفجار الذي وقع في ٤ آب/أغسطس في ميناء بيروت والتسرب النفطي في موريشيوس، فإن من الملح اتخاذ إجراءات لمنع وقوع كارثة بيئية في البحر الأحمر. ولهذا السبب ندعو الحوثيين إلى الوفاء بالتزاماتهم بإصدار التصاريح اللازمة لفريق خبراء الأمم المتحدة في أقرب وقت ممكن وتسهيل مهمته في الميدان.

ويرحب النيجر بالتزام المبعوث الخاص مارتن غريفيث وفريقه، ويؤكد من جديد دعمه الكامل للجهود الرامية إلى استعادة السلام في اليمن.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيس المجلس.

وأعطي الكلمة لممثل اليمن.

السيد السعدي (اليمن): أود في البداية أن أتوجه إليكم، سيدي الرئيس، بأصدق التمنيات بالنجاح في رئاستكم لأعمال المجلس لهذا الشهر، متمنياً لوفدكم الصديق كل النجاح والتوفيق ودوام الصحة والسلامة لجميع أعضاء المجلس.

تحدد الحكومة اليمنية التأكيد على حرصها الكامل، بقيادة فخامة رئيس الجمهورية عبد ربه منصور هادي، على إحلال السلام الدائم في اليمن المرتكز على المرجعيات الثلاث المتفق عليها، وهي المبادرة الخليجية وآليتها التنفيذية وقرارات مجلس

على الأمل من جانب المبعوث الخاص، بما في ذلك إعلان وقف إطلاق النار على الصعيد الوطني، لا تزال آمالنا الكبيرة في استعادة السلام في اليمن لا تتحقق إلا ببطء. وبالإضافة إلى الجُمود العسكري، يبدو أن المفاوضات قد وصلت إلى طريق مسدود بسبب التعنت المتزايد فيما يتعلق بالشروط وتفاقم مناخ عدم الثقة.

ولا يزال وفد بلدي مقتنعا بأن الحل السياسي وحده هو الذي يؤدي إلى سلام دائم في البلد. ونعتقد أيضا أنه لا يمكن إحراز أي تقدم في معالجة هذه الأزمة دون وقف الأعمال العدائية والتزام الأطراف بتقديم التنازلات اللازمة لدفع العملية السياسية إلى الأمام. ولذلك، ندعو جميع أطراف النزاع إلى التحلي بالمسؤولية والتعاطف بواسطة إنهاء الأعمال العدائية واستئناف الحوار تماما وإلى الأبد. وفي ذلك الصدد، لا بد لي من القول بأن الاهتمام الذي أعربت عنه الحكومة اليمنية والحوثيون بمقترحات المبعوث الخاص يعدُّ بصيص أمل. ويجب أن نبذل كل ما في وسعنا للحفاظ على ذلك الزخم ونغتنم جميع الفرص المتاحة لإحياء محادثات السلام.

وفي هذا الصدد، ندعو الأطراف الفاعلة الإقليمية وأعضاء المجلس ذوي التأثير على أطراف النزاع إلى عدم ادخار جهد في دفع هذه الأطراف إلى الوفاء بالتزاماتها بموجب اتفاقي ستكهولم والرياض. ومن شأن النجاح في التوصل إلى إعلان مشترك لوقف إطلاق النار على الصعيد الوطني أن يمكن أيضا الشعب اليمني الشجاع من إنهاء هذا الفصل المظلم من تاريخه، والمضي مرة أخرى نحو إعادة إعمار بلده وتنميته.

وقبل تفشي جائحة مرض فيروس كورونا بوقت طويل، كانت الحالة الإنسانية في اليمن مصدرا للقلق البالغ. بل إنها اليوم أكثر إثارة للقلق وتتفاقم بسبب مزيج من العوامل، بما في ذلك الانتشار السريع للجائحة وهشاشة النظام الصحي والفيضانات وانعدام الأمن الغذائي وأزمة الوقود والعقبات التي تعترض إيصال المعونة الإنسانية.

كما يجري رئيس الحكومة المكلف، الدكتور معين عبد الملك، مشاوراته مع المكونات السياسية لتشكيل حكومة جديدة، وفقاً لنص هذا الاتفاق، ووضع الخطوط العريضة لأولويات مهامها في مختلف جوانب الإصلاحات الاقتصادية والتنمية، وإنقاذ الاقتصاد الوطني من الانهيار، والعمل على تطبيع الأوضاع في مختلف المحافظات. ويرتكز تشكيل الحكومة على ذوي الكفاءات والخبرات وأهمية استيعاب التحديات القائمة في ضوء المستجدات الراهنة والعمل على إجراء إصلاحات هادفة وتخفيف منابع الفساد وتفعيل مؤسسات الدولة للقيام بواجباتها تجاه المواطنين. وفي هذا الصدد، نثمن دور الأشقاء في المملكة العربية السعودية في الوقوف إلى جانب الشعب اليمني للتخفيف من معاناته في كافة المراحل المختلفة وحرصهم على إنجاح تنفيذ اتفاق الرياض.

تستمر الميليشيات الحوثية في تقويض تنفيذ مقتضيات اتفاق ستوكهولم، وعلى وجه الخصوص اتفاق الحديدة، والذي تحول، للأسف الشديد، إلى مرحلة جديدة من التصعيد وتفاقم الصراع وزيادة معاناة اليمنيين بسبب استهداف الميليشيات الحوثية وتحررها من تنفيذ التزاماتها بموجب هذا الاتفاق وتعطيلها عمل بعثة الأمم المتحدة لدعم اتفاق الحديدة وتقييد حركتها. ولم تتمكن البعثة من التحقيق في استهداف الميليشيات الحوثية لضابط الارتباط الحكومي العقيد محمد الصليحي الذي يفترض أن يحظى بحماية البعثة، حيث لم ترفض تلك الميليشيات التحقيق فحسب، بل قامت بتفجير نقطة المراقبة التي تم فيها الاستهداف لمنع أي عملية تحقيق قد تجريها الأمم المتحدة.

كما تصاعدت وتيرة خروقات الميليشيات الحوثية لوقف إطلاق النار في الحديدة بشكل كبير ورفضها إزالة الألغام أو فتح الممرات الإنسانية أو السماح لدوريات الأمم المتحدة بالتحرك داخل المدينة، وتستمر باستخدام الحديدة كنقطة لهجمات الطائرات بدون طيار والزوارق المفخخة المسيرة عن بعد، وكذا

الأمن ذات الصلة، وفي مقدمتها القرار ٢٢١٦ (٢٠١٥)، ومخرجات مؤتمر الحوار الوطني الشامل.

وأظهرت الحكومة خلال الفترة الماضية المزيد من المرونة والتجاوب الإيجابي مع كل المبادرات والمقترحات الهادفة إلى إحراز تقدم في عملية السلام الشامل. وتؤكد مجدداً على دعمها لجهود المبعوث الخاص إلى اليمن، السيد مارتن غريفيث، والانخراط بإيجابية مع الجهود المتصلة بوقف إطلاق النار والإجراءات الاقتصادية والإنسانية واستئناف العملية السياسية.

وبالمقابل، تقوم الميليشيات الحوثية بتقويض تلك الجهود والاستمرار في التصعيد والحرب ضد الشعب اليمني، وإطلاق الصواريخ الباليستية والطائرات المسيّرة على المدن اليمنية المأهولة بالسكان، وخاصة في محافظة مأرب، والتي يذهب ضحيتها الأبرياء المدنيين، ومعظمهم من النساء والأطفال، مما يعطي مؤشراً واضحاً على رفضها الصريح لجهود السلام، وتعمل على تقويض العمل الإنساني وسرقة المساعدات الإغاثية والإنسانية، وفرض الإتاوات في سابقة خطيرة تخالف كل مبادئ العمل الإنساني، واستهداف المساكن ودور العبادة، واستخدام الأطفال وزجهم في حربها العنيفة، واعتقال النساء والاعتداء عليهن، والاستمرار في قمع الحريات والابتزاز لصالح مشروعها الطائفي العنصري، واستغلال معاناة الشعب اليمني للحصول على مكاسب سياسية، وارتكاب المزيد من الانتهاكات التي تتعارض مع القانون الدولي الإنساني وقانون حقوق الإنسان.

وتؤكد الحكومة التزامها بتنفيذ آلية تسريع تنفيذ اتفاق الرياض، وفقاً للخطة الزمنية المحددة وبتوجيهات من فخامة الأخ رئيس الجمهورية، والذي يؤسس لمرحلة جديدة، وتوحيد الجهود لمواجهة المشروع الحوثي - الإيراني، واستكمال إنهاء الانقلاب واستعادة مؤسسات الدولة، وإرساء السلام الشامل الذي يستحقه اليمنيون. وفي هذا الإطار، أصدر رئيس الجمهورية قرارات بتعيين محافظ محافظة عدن ومدير لأمن المحافظة.

وقف إطلاق الصواريخ على أراضي المملكة العربية السعودية الشقيقة.

كما أن الحكومة اليمنية والمجلس والسيد مارتن يتذكرون ما حصل في اتفاق الكويت الذي استمر ١٠٠ يوم. وفي هذه المناسبة، نشكر دولة الكويت على استضافتها تلك المشاورات. وافقت الحكومة اليمنية في ختام هذه المشاورات على مقترحات المبعوث الخاص بعد ١٠٠ يوم من المشاورات. وكان الحوثيون هم الذين رفضوا هذه المقترحات، رغبة منهم في إطالة الصراع، وأيضاً لاستغلال معاناة الشعب اليمني لتحقيق أجندة واضحة في بناء مشروعها الطائفي العرقي السلافي في اليمن، وخدمة للمصالح الإيرانية في اليمن وفي المنطقة.

حرصت الحكومة اليمنية على تسهيل وصول المشتقات النفطية عبر ميناء الحديدة، على الرغم من قيام الميليشيات الحوثية بخرق الآلية المتفق عليها سابقاً مع مكتب المبعوث الخاص، وذلك بسحب ما يزيد عن ٥٠ بليون ريال يمني من عائدات المشتقات النفطية من الحساب الخاص في فرع البنك المركزي في الحديدة، والمخصصة لدفع مرتبات الموظفين المدنيين في كافة أرجاء اليمن.

وتقدمت الحكومة في ٢٦ آب/أغسطس الماضي بمبادرة جديدة لإدخال المشتقات النفطية إلى ميناء الحديدة تضمنت ضمن جملة أمور ومنها إدخال جميع السفن المستوفية للشروط على أن تودع كافة إيراداتها في حساب خاص جديد لا يخضع للميليشيات الحوثية، أو من خلال آلية محددة تضمن فيها الأمم المتحدة الحفاظ على هذه العائدات، بحيث لا يتم التصرف فيها إلا بعد الاتفاق على آلية الصرف، واستعادة الأموال التي تم سحبها من الحساب الخاص في فرع البنك المركزي في الحديدة، والاتفاق على آلية لصرف العائدات سواء التي تم توريدها خلال الفترة الماضية إلى الحساب الخاص أو الإيرادات التي ستورد خلال المرحلة القادمة، واستخدام تلك الإيرادات لدفع مرتبات

استغلال اتفاق الحديدة للتحشيد في محافظات الجوف ومأرب والبيضاء. وإزاء تقييد حركة البعثة وتقويض عملها من قبل الميليشيات الحوثية، فإن الحكومة اليمنية تطالب بتسريع نقل مقر البعثة إلى مكان آخر محايد في الحديدة وتأمين مهامها بما يضمن تنفيذ ولايتها المناطة بها وفقاً لقرار مجلس الأمن ٢٤٥٢ (٢٠١٩).

لقد ذهبت الحكومة اليمنية إلى اتفاق ستوكهولم رغبة منها في السلام، وعلى أن يكون ذلك الاتفاق الموقع بين الحكومة اليمنية والحوثيين خطوة إيجابية نحو السلام الشامل ورفع المعاناة عن الشعب اليمني.

ولكن للأسف الشديد، ماذا حصل بعد اتفاق ستوكهولم؟ لماذا ذهب الحوثيون إلى اتفاق ستوكهولم؟ كانت الحكومة الوطنية والجيش الوطني على وشك تحرير مدينة الحديدة أو قاب قوسين أو أدنى من تحرير هذه المدينة. ولكن رغبة في احترام جهود هذا المجلس وجهود المجتمع الدولي والأمم المتحدة، حرصت الحكومة اليمنية على الذهاب إلى اتفاق ستوكهولم من أجل تحقيق السلام. ولكن من رفض السلام ومن قوّض هذا الاتفاق هم الحوثيون. إنهم، للأسف الشديد، يستولون على إيرادات الموانئ، بما في ذلك إيرادات المشتقات النفطية، ويسرقون المساعدات الإنسانية ويحشدون ويصعدون في أماكن أخرى من اليمن، كما حصل في حدور والبيضاء والجوف. واليوم، الحوثيون يهددون مدينة مأرب.

من ينجح إلى السلام؟ الحكومة اليمنية تتطلع إلى السلام لإنهاء معاناة الشعب اليمني بسبب هذا الانقلاب الذي حصل في ٢١ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤، للأسف الشديد، وأوصل الشعب اليمني إلى هذه المعاناة الإنسانية التي تُعتبر الأسوأ في العالم. وعليه، ندعو المجلس والمجتمع الدولي إلى الضغط على الميليشيات الحوثية ووقف تصعيدها في مأرب ووقف إطلاق الصواريخ باليستية على المدنيين في هذه المدينة المكتظة بالسكان، وأيضاً

رغم تحذيرات الحكومة اليمنية منذ قرابة العامين من حدوث كارثة بيئية واقتصادية ناجمة عن تسرب النفط من الناقل صافر أو غرقها أو انفجارها وما تشكله من عواقب وخيمة تؤثر على اليمن ودول المنطقة والملاحة الدولية في البحر الأحمر، وتحذير الأمين العام للأمم المتحدة السيد أنطونيو غوتيريش في رسالته إلى هذا المجلس من استمرار التأخير والمماطلة من قبل الميليشيات الحوثية للسماح لفريق الأمم المتحدة الفني بالوصول إلى الناقل وتقييمهما وفحصها واستخراج النفط منها، بالإضافة إلى جهود المجتمع الدولي وجهود هذا المجلس الموقر، لتفادي هذه الكارثة والتي تقترب منها كل يوم، لا تزال الميليشيات الحوثية تتلاعب بهذا الملف وتستخدمه للابتزاز السياسي وطرح الشروط التعجيزية أمام الأمم المتحدة والذي يعد استهتاراً بكل تلك الجهود المبذولة. وندعو هذا المجلس مجدداً إلى تحمل مسؤولياته واتخاذ إجراءات حازمة تجاه هذا التعنت والمماطلة وممارسة المزيد من الضغط على تلك الميليشيات تجنباً لحدوث هذه الكارثة الوشيكة.

ختاماً، نحن نخشى أن يعقد هذا المجلس الموقر جلسته القادمة وقد حدثت الكارثة، وقد وقعت الكارثة، ومن ثم نبحث في كيفية معالجة آثارها التي ستضاعف من معاناة الشعب اليمني بسبب تعنت وتلاعب هذه الجماعة.

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٠٥

الموظفين وفقاً لكشوفات عام ٢٠١٤، وعدم تعرضها للمصادرة والاستغلال من قبل الميليشيات الحوثية لتمويل حربها العنيفة على اليمن واليمنيين.

وتدين الحكومة اليمنية قيام الميليشيات الحوثية بإغلاق مطار صنعاء أمام الرحلات الإغاثية والإنسانية بما فيها التابعة للأمم المتحدة واستمرارها في المتاجرة بمعاناة اليمنيين، والذي يعد محاولة بائسة لتغطية سرقة تلك الميليشيات لعائدات المشتقات النفطية، والتي تغطي احتياجات المناطق تحت سيطرة تلك الميليشيات لمدة لا تقل عن سبعة أشهر.

اسمحوا لي نسيت نقطة واحدة حتى أذكر السيد مارتن وهذا المجلس الموقر، المقترحات التي قدمها مارتن غريفيث في النسخة الأولى من الإعلان المشترك بشأن وقف إطلاق النار وإجراءات بناء الثقة المتعلقة بالإجراءات الاقتصادية والإنسانية، واستئناف العملية الإنسانية. فإن الحكومة اليمنية وافقت على هذه المقترحات بدون أي تحفظ، والسيد مارتن يعرف هذا الكلام. من رفض هذه المقترحات وهذه النسخة في البداية هم الحوثيون. لماذا؟ لأنهم يراهنون على تغيير الحقائق على الأرض ويراهنون على التصعيد العسكري، ويراهنون على معاناة الشعب اليمني.